مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٧٩

الخميس، ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بوبوليسيو بيرداليس	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد هيوسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد فان فليربرغ
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد إيلي إيلا
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	الكويت	السيد الأحمد
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد آلن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة نورمان – شاليه

جدول الأعمال

بناء السلام والحفاظ على السلام

تعزيز الشراكات من أجل عمليات انتقال ناجحة تتولى الجهات الفاعلة الوطنية زمام أمورها

رسالة مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

بناء السلام والحفاظ على السلام

تعزيز الشراكات من أجل عمليات انتقال ناجحة تتولى الجهات الفاعلة الوطنية زمام أمورها

رسالة مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة (S/2019/540)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي هايتي وتيمور – ليشتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بمعالي السيد بوشيه إدموند، وزير الخارجية والشؤون الدينية في هايتي، ومعالي السيد فيديس مانويل ليتي ماغالهايس، وزير الإصلاح التشريعي والشؤون البرلمانية في تيمور – ليشتي.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد فرانك بوسكيه، كبير مديري المجموعة المعنية بحالات الهشاشة والنزاع والعنف التابعة للبنك الدولي؛ والسيد بيرو بالديه، مدير مكتب تنسيق الدول التي تمر بمرحلة انتقالية التابع لمصرف التنمية الأفريقي؛ ومعالي السيد كارلوس هولمز تروخييو غارسيا، وزير خارجية كولومبيا، بصفته رئيس لجنة بناء السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/540، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (*تكلم بالإسبانية*): أشكر رئاسة بيرو على عقد هذه الجلسة.

(تكلم بالإنكليزية)

إن البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام هي من أكثر أدواتنا فعالية لتعزيز وصون السلام والأمن الدوليين، ولكنها ذات طابع مؤقت. ونحن نعزز تركيزنا على الفترات الانتقالية، عندما تخضع بعثاتنا لعملية إعادة تشكيل أو تغادر البلد الذي تنتشر فيه. وعادة ما تكون المرحلة الانتقالية لأية بعثة نتيجة للتقدم المحرز في تحقيق السلام. وهي لحظة أمل ووعد حافلة بالإمكانات. إنها فرصة للتأكيد مجددا على التزامنا وإعادة تنشيطه. وهي وقت تقديم المساعدة للحكومات الوطنية ذاتها للمضي قدما في تنفيذ سياسات وبرامج تعالج الأسباب الجذرية للأزمات والنزاعات ووضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في صميم جهودنا.

ولكن المراحل الانتقالية للبعثات تنطوي أيضا على مخاطر. فالمجتمع الدولي قد يولي اهتماما أقل للبلد المعني. ويمكن أن تمر المكاسب الاستراتيجية التي تحققت على مدار عقود من الدعم الدولي بمنعطف حرج ويمكن أن يتجاوز ما ينجم عن العودة للنزاع من خسائر في الأرواح ودمار اقتصادي وانتكاس في مكاسب التنمية حدود البلد كثيرا.

ويجب أن نتعلم من الأمثلة السابقة، بما فيها تيمور – ليشتي وكوت ديفوار، التي توفر دروسا هامة بشأن الشراكة والاستمرارية. ومن ثم، فإن عمليات الانتقال التطلعية التي تمسك الجهات الوطنية بزمامها تشكل أولوية بالنسبة لمنظومة الأمم

المتحدة بأسرها. وبينما تتولى السلطات الوطنية والمجتمعات المحلية مسؤوليات متزايدة عن مهام الأمن وبناء السلام، فإنها تحتاج إلى دعم متواصل من أفرقة الأمم المتحدة القطرية بعد تنشطيها ومن الشركاء متعددي الأطراف والثنائيين حتى تكون مسيرتها نحو السلام الدائم والتنمية لا رجعة فيه. ويجب إعطاء الأولوية على صعيد منظومة الأمم المتحدة لإقامة وتعزيز الشراكات مع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة ومع المؤسسات المالية الدولية والدول الأعضاء للقيام بعمل جماعي لضمان النجاح.

ولا بد أن يكون دور الأمم المتحدة في العمليات الانتقالية شاملا ومتسقا ويتعين عليها العمل بطريقة متكاملة لمعالجة عوامل النزاع المترابطة والتي تكون مستعصية في كثير من الأحيان: الفقر والإقصاء وعدم المساواة والتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان، وهي عوامل تفاقمت بفعل تغير المناخ والحراك البشري. وتُمكننا عملية الإصلاح الجارية من زيادة انخراطنا المشترك لدعم الجهود الوطنية عبر متوالية السلام بأكملها، من نشر بعثة لحفظ السلام أو بعثة سياسية حتى انسحابها أو إعادة تشكيلها.

ولكن الأمم المتحدة لا يمكنها وحدها معالجة المرحلة الانتقالية لعمليات السلام، وهي لا تقوم بذلك. فهناك العديد من المؤسسات والمجموعات الأخرى المعنية. وكما ذكرت من قبل، فإن الحكومات هي أهم الشركاء، ولكن الجهات المانحة والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني والمؤسسات المحلية ودوائر الأعمال تقوم جميعا بدور أساسي. ويمكن للأمم المتحدة أن تضيف قيمة كبيرة من خلال القيام بتجميع الأفكار والخبرات والموارد من مختلف القطاعات لدعم الأولويات المحددة على الصعيد الوطني. ويلقي الطابع المتغير لدعمنا على عاتقنا بمسؤولية أكبر للتعاون والاتصال والمشاركة في جهود جماعية يكون لجميع المشاركين فيها دور يقومون به ومصلحة في نجاحها.

وأود أن أرحب بممثلي البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي هنا اليوم. إنهما شريكان قيمان للغاية في العديد من العمليات الانتقالية التي نشهدها. ويمكن للشراكات القوية بين الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، أن تساعد في تفادي التراجع المفاجئ في الدعم في الوقت الذي نعيد فيه تشكيل وجودنا. ولدينا بالفعل نماذج ناجحة يمكن الاسترشاد بها في العمليات الانتقالية. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٦، قدمت الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي الدعم لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في وضع خطة وطنية للإنعاش وبناء السلام، وتعهدت الجهات المانحة بتقديم ٢,٢ بليون دولار لتنفيذها.

كما ثبت أن القدرة التنظيمية والدور الاستشاري للجنة بناء السلام، التي يحضر رئيسها جلستنا اليوم، وسيلة فعالة لتعزيز الاتساق بين أصحاب المصلحة وكفالة استمرار اهتمام المجتمع الدولي بالاحتياجات المطلوبة في الأمد الأطول. ويغطي الإطار الانتقالي لصندوق بناء السلام حاليا فترة عامين قبل مرحلة الخفض التدريجي للبعثة وخمس سنوات بعدها. وأشجع جميع الدول الأعضاء على التبرع لهذا المورد الهام وعلى تحقيق زيادة كبيرة في قدراته.

وفي وقت سابق من هذا العام، جعلتُ المراحل الانتقالية أولوية مؤسسية للأمم المتحدة وكرست اهتماما خاصا للسياقات الانتقالية في العديد من البلدان. وتعمل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والفريق القطري مع الحكومة لإعداد استراتيجية شاملة للانتقال. وفي هذا العام، خصصت العملية المختلطة ٣٢ مليون دولار من ميزانيتها للأنشطة المشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري في المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك سيادة القانون وحقوق الإنسان وإيجاد حلول دائمة لمسألة النازحين، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الحكومة.

وفي هايتي، تمت صياغة نهج مشترك لركيزتي الأمم المتحدة المتمثلتين في السلام والتنمية لدعم سيادة القانون ومؤسسات

الحكم منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في عام ٢٠١٧. ويعكف الفريق القطري على وضع اللمسات الأخيرة لمجموعة من المشاريع في المجالات ذات الأولوية التي حددتها حكومة هايتي، بما في ذلك مشاريع سيمولها صندوق بناء السلام وذلك للمرة الأولى في هايتي. وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، خصصنا ١٢ مليون دولار في شكل تمويل من ”مبادرة تسليط الضوء“ لمكافحة العنف الجنساني خلال السنوات الثلاث القادمة.

وفي كولومبيا، استجبنا لطلب الحكومة تقديم الدعم لعملية السلام بنشر بعثتين سياسيتين متعاقبتين بالتعاون الوثيق مع فريقنا القطري. وأرحب أيضا بالمبادرات الجارية هنا في المقر من أجل تقديم دعم أكثر شمولا. فعلى سبيل المثال، أعدت إدارة عمليات السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مبادرة مشتركة لمراعاة المنظور الجنساني في تحليل النزاعات، وهي المبادرة التي تم الاسترشاد بها في التخطيط لمكتبنا المتكامل في هايتي.

إن البلدان التي تمر بمرحلة تعافي بعد انتهاء النزاع يمكن أن تواجه تحديات عاجلة ومعقدة، بما في ذلك في عمليات نزع السلاح وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة والمساءلة وفي مكافحة الفساد. وهذه البلدان تحتاج إلى دعم متعدد الأوجه للقيادة السياسية ولبناء مؤسسات قوية وشاملة للجميع وفي مجالات سيادة القانون وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. والعدالة الانتقالية وتحقيق المساءلة عن الجرائم الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان هما أمران أساسيان لكفالة السلام الدائم. ونحن ملتزمون بتعزيز الركائز الأربع للعدالة الانتقالية: الحقيقة، أي الاعتراف بالفظائع المرتكبة؛ والعدالة بغية مساءلة الجناة؛ والتعويضات بما يكفل تعويض الضحايا والمجتمعات المحلية عن الأضرار التي لحقت بهم؛ وأخيرا وليس آخرا، إجراء إصلاحات لضمان ألا تتكرر الفظائع والجرائم الخطيرة أبدا.

إن إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة أداة محورية لتقديم دعم متعدد الأطراف تحت قيادة نظام المنسقين المقيمين بعد تعزيزه وتمكينه. كما تدعم مكاتبنا السياسية الإقليمية المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة من أجل توطيد مكاسب بناء السلام في مرحلة ما بعد خروج البعثة.

فمثلا كانت المساعي الحميدة التي قام بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ذات أهمية حاسمة لمعالجة الأزمة السياسية في ليبريا في أعقاب الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٧.

إن الوفاء بوعد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يعني الوفاء بما وُعد به أولئك الأكثر تخلفاً عن الركب، أي شعوب البلدان المتضررة من النزاعات والأزمات. والأمم المتحدة ملتزمة التزاما قويا بدعم البلدان في سعيها للتعافي بعد النزاعات وتحقيق تطلعاتها لإحلال السلام والاستقرار وتحقيق مستقبل أفضل. وسنستمر في إقامة شراكات أقوى لتحسين التماسك وزيادة المساءلة عبر سلسلة عمليات السلام.

وبالمقابل فإنني أحث الجميع على البقاء على اتصال مع البلدان التي تمر فيها بعثات الأمم المتحدة بمرحلة انتقالية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق السلام المستدام لصالح لأشخاص الذين نخدمهم جميعًا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد بوسكي.

السيد بوسكي (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية أنا ممتن للغاية لفرصة المثول أمام المجلس اليوم.

بالنيابة عن المديرة التنفيذية للبنك الدولي كريستينا جورجييفا، إسمحوا لي أن أثني على قيادة الأمم المتحدة وأعضاء

مجلس الأمن، ولا سيما رئاسة بيرو، على عقدها هذه الجلسة الهامة للغاية.

وتشكل المسألة المطروحة اليوم المتعلقة بكيفية تقديم الدعم الفعال للبلدان المتضررة من الهشاشة والنزاعات والعنف إحدى التحديات الرئيسية في عصرنا. وبالنسبة لمجموعة البنك الدولي فهي مهمة للغاية لمهمتنا المتمثلة في القضاء على الفقر المدقع.

لقد قطع المجتمع الدولي على مدى العقود الثلاثة الماضية خطوات مثيرة للإعجاب في مجال الحد من الفقر في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك فنحن نعلم أن الفقر في الواقع يتزايد في البلدان المتأثرة بالهشاشة والنزاعات والعنف، ويقدر بأن تلك البيئات المتسمة بالهشاشة ستؤوي ٥٠ في المائة من أفقر فقراء العالم بحلول عام ٢٠٣٠، إذا استمرت الأمور على حالها. وعلاوة على ذلك فنحن نعلم أن مستويات النزاع في ارتفاع. وفي الواقع نشهد اليوم نزاعات أعنف مما شهدناه في الأعوام الثلاثين الماضية، ويفر الناس بأعداد غير مسبوقة من النزاعات وأعمال العنف، حيث يوجد أكثر من ٧٠ مليون من النازحين قسريًا في جميع أنحاء العالم، أي ضعف المستوى قبل ٢٠ عامًا مضت. وتوضح هذه الأرقام أنه إذا أردنا إنهاء الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب أن نركز جهودنا الجماعية على معالجة الهشاشة والنزاعات وأعمال العنف.

وقد قامت مجموعة البنك الدولي بالفعل بزيادة استثماراتها في هذه الخطة بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة من خلال مضاعفة مواردنا المالية من ٧ بلايين إلى ١٤ بليون دولار لحالات الدخل المنخفض والهشاشة والتضرر من النزاعات، كجزء من المؤسسة الدولية للتنمية، وصندوقنا المخصص لأفقر البلدان.

وفي حين أن التمويل ضروري إلا أننا نعلم أنه لا يكفي. وفي الواقع يجب أن نعمل بأسلوب مختلف إذا أردنا إحداث تغيير إيجابي ودائم في الأوضاع الهشة. وهذا هو سبب تغييرنا لنهجنا في إطار المؤسسة الدولية للتنمية، للاستثمار في الوقاية ودعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة، اعترافًا منا بأنه تحدٍ إنساني وإنمائي في نفس الوقت، ولتحفيز استثمارات القطاع الخاص في أصعب البيئات. وربما الأهم من ذلك أننا عززنا شراكاتنا على مدى خط التماس بين الشؤون الإنسانية والإنمائية وإحلال السلام. واسمحوا لي أن أشيد بالأمين العام على قيادته الشخصية في هذا الشأن. حيث بيّن بوضوح وبشكل مقنع في إحاطته الحاجة إلى نهج أكثر تماسكًا يقوم على أوجه التكامل والمزايا النسبية لجميع الأطراف الفاعلة.

وفي هذا السياق نحن في البنك الدولي سعداء للغاية بالشراكة القوية بين الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي، ضمن إطار الشراكة المتعلقة بحالات التضرر من الأزمات، التي ساعدتنا في الواقع على تعميق تعاوننا في الميدان في أكثر من ٤٠ بلدا متضررا من الهشاشة والنزاعات والعنف. وعلاوة على ذلك فقد عززنا الشراكات مع مجموعة متنوعة من الأطراف الفاعلة خارج الأمم المتحدة، بما في ذلك مصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الثنائيون، من خلال ما نسميه التشخيصات المشتركة والانتعاش المشترك وتقييمات بناء السلام والتعاقدات التشغيلية في الميدان.

فعلى سبيل المثال نعمل حاليًا، استجابة للحالة المتدهورة في بوركينا فاسو، بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة تحت قيادة مكتب دعم بناء السلام، ومع الاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية الأفريقي، على دعم البلد من خلال تقييم مشترك لبناء السلام والوقاية. ولهذا النوع من التعاون أهمية حاسمة لاستكشاف الكيفية التي يمكننا من خلالها أن ندعم بشكل جماعي جهود الحكومة لتعزيز السلام والحفاظ على التماسك الاجتماعي وضمان تنسيق الدعم المتزايد من جانب الشركاء الدوليين ومواءمته بشكل جيد مع استراتيجية شاملة تربط بين الوقاية والإغاثة والانتعاش والتنمية.

ورغم التقدم الهام الذي تم إحرازه، فإننا نعلم أنه لا يزال يتعين القيام بالمزيد. وهذا هو السبب في قيام مجموعة البنك

الدولي حاليا، استنادا إلى التقدم الذي تم تحقيقه في إطار المؤسسة الدولية للتنمية، بوضع أول استراتيجية للتصدي للتحديات الناجمة عن الهشاشة والنزاعات والعنف. ونحن نعلم أن تقديم الدعم الإنمائي في البيئات الهشة يختلف عنه في البيئات غير الهشة، نظرًا لما تتميز به تلك البيئات من تدني القدرات وانعدام الأمن وتفسخ العقد الاجتماعي في الغالب.

ولذلك ستتم مواءمة استراتيجيتنا المقبلة مع خطة الحفاظ على السلام التي تهدف إلى ضمان أن يدعم نهجنا بالكامل المجتمعات الأضعف، وأن يُسهم بشكل فعال في جهود المجتمع الدولي الرامية لتعزيز السلام والازدهار. وستقترح الاستراتيجية بشكل ملموس تكييف تدخلاتنا مع الأشكال المتنوعة من الهشاشة، مع احترام ولايتنا كعنصر فاعل في مجال التنمية يعمل في شراكة وثيقة مع الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى. وهذا أمر بالغ الأهمية لأننا نعلم أنه من أجل زيادة تأثيرنا على أرض الواقع يجب علينا معالجة الأسباب الجذرية المميزة للهشاشة وتقديم حلول ملائمة للسياق المحلي المحدد. لذلك اسمحوا لي أن أبرز أربعة أركان رئيسية للمشاركة تركز عليها الجهود التي نبذلها في الوقت الحالي.

الركن الأول هو الوقاية. حيث إننا بصدد توسيع نطاق استثماراتنا بوصفنا عنصرا فاعلا في مجال التنمية، من أجل التصدي للمخاطر بشكل أكثر فعالية قبل أن تتحول إلى أزمات حقيقية. فالوقاية تنقذ الأرواح وتحفظ الموارد. وفي الواقع نحن نعلم من دراستنا الرائدة التي أُجريت بالتعاون مع الأمم المتحدة تحت عنوان ”سبل السلام: النُّهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة“ أن كل دولار يستثمر في الوقاية يوفر حوالي ١٦ دولارًا في المراحل اللاحقة. ولذلك يمكننا من خلال التركيز على الوقاية توجيه المزيد من مواردنا نحو تحقيق نتائج التنمية المستدامة بدلاً من الاستجابة المستمرة لحالات الطوارئ. وعلى سبيل المثال، يشكل دعمنا للشباب والنساء والمجتمعات الرعوية في النيجر مثالاً على هذا النهج، حيث نساعد الحكومة بشكل استباقي على معالجة المظالم التي تؤدي غالبًا إلى ظهور نزاع عنيف.

والركن الثاني هو استمرارنا في معالجة حالات النزاع من أجل الحفاظ على المؤسسات الأساسية وكفالة استمرار تقديم الخدمات. ونشارك على سبيل المثال في اليمن مع الأمم المتحدة في المساعدة على تقديم أكثر من ١,٨ بليون دولار في إطار برامج التنمية التي تركز على تعزيز القدرات وبناء صمود المؤسسات المحلية والحفاظ على مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس، في إطار التكامل التام مع العمل الإنساني الأساسي الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف والشركاء الآخرون.

وتكتسي الشراكات مع الأطراف الفاعلة في المجال الأمني، مثل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو مالي أو جمهورية أفريقيا الوسطى، أهمية أساسية لتوفير الدعم الإنمائي في أكثر البيئات هشاشة. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى على سبيل المثال، يتعاون البنك الدولي عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم جهود بناء السلام وتحقيق التماسك الاجتماعي من خلال توفير فرص عمل قصيرة الأجل لأكثر من ٢٠ ٠٠٠ عامل في بعض المناطق الأقل أمنا في البلد، وبالتالي تعزيز وجود الدولة وشرعيتها في عيون مواطنيها.

والركن الثالث هو دعم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية صعبة لتفادي الوقوع في فخ الهشاشة على المدى الطويل. ومن الأهمية بمكان لهذا الجهد بناء شرعية الدولة وقدرتها وتعزيز المؤسسات الشاملة للجميع وتجديد العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة. وقد عملنا أيضا في شراكة مع الأمم المتحدة تحت قيادة إدارة عمليات السلام لتقييم الآثار الاقتصادية الكلية والمالية للعمليات الانتقالية في مجال حفظ السلام. وعقدنا في الصومال شراكة

مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لمساعدة الحكومة الاتحادية على تقييم الاستدامة المالية لقطاع الأمن وقوة نظام الإدارة المالية العامة في سياق العملية الانتقالية في البلد.

أما الركن الرابع والأخير فهو مساعدة البلدان على تخفيف الآثار غير المباشرة مثل صدمات النزوح القسري الناجمة عن الهشاشة والنزاعات وأعمال العنف. ونقوم على سبيل المثال في البلدان المضيفة للاجئين مثل إثيوبيا وبنغلاديش والأردن ولبنان وكولومبيا بتكملة العمل الأساسي الذي تضطلع به الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني من خلال دعم حلول التنمية في الأجل الطويل للاجئين والمجتمعات المضيفة، بما في ذلك عن طريق العمل عن كثب مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن تعزيز الإصلاحات السياسية اللازمة لبناء التماسك الاجتماعي.

وأود أن أختتم بالقول إن هذا النهج يقوم على اقتناعنا الراسخ بأن الشراكات أساسية للمنع الفعال لنشوب النزاعات، وبناء القدرة على التكيف والحفاظ على السلام. فلن نتمكن من تحقيق النجاح في مهمتنا المتمثلة في القضاء على الفقر المدقع إلا بالعمل الجماعي، ولن نتمكن من تقديم دعم فعال للفئات الضعيفة والمحرومة والمهمشة، إلا من خلال رؤية مشتركة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد بوسكيه على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد بالديه.

السيد بالديه (*تكلم بالإنكليزية*): باسم رئيس مجموعة مصرف التنمية الأفريقي، السيد أَكِنوومي أديسينا، نشكر مجلس الأمن على فرصة المشاركة في جلسة اليوم. ونتقدم بالتهنئة إلى مجلس الأمن، ولا سيما بعثة بيرو، على تنظيم جلسة الإحاطة هذه، ونشيد بتفاني الأمم المتحدة في النهوض بجهود بناء السلام في جميع أنحاء القارة الأفريقية وعلى الصعيد العالمي.

لا يمكن بناء السلام واستدامته ما لم تتم معالجة الدوافع الكامنة وراء النزاعات – سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية أو غير ذلك – معالجة فعالة. ومعظم الحالات الهشة في العالم في البلدان الأفريقية. فهؤلاء هم مساهمونا. تلك هي حارتنا. ومن ثم، فإن تمكين البلدان الأفريقية من الخروج من حالة الهشاشة يشكل جزءا أساسيا من مهمتنا.

وقد ركزت مؤسستنا، خلال السنوات العديدة الماضية، على تحديد الأسباب الجذرية للهشاشة والنزاع، ومعالجتها ببناء اقتصادات ومؤسسات ومجتمعات أقدر على الصمود في جميع أنحاء أفريقيا. وكانت استراتيجيتنا للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٩ لمعالجة الهشاشة وبناء القدرة على الصمود في أفريقيا مركزية في توجيه تلك الجهود. فالاستراتيجية تسهم في بناء السلام والاستدامة بالتركيز على ثلاثة مجالات رئيسية: أولا، تعزيز قدرة الدولة وإنشاء مؤسسات فعالة؛ ثانيا، تعزيز تكافؤ فرص الحصول على العمل والخدمات الأساسية؛ وثالثا، تشجيع الحوار المباشر في مجال السياسة العامة بشأن قضايا الهشاشة والدعوة إلى الإجراءات التي تعزز القدرة على الصمود وبناء شراكات لتحقيق تلك الأهداف. فكل هذه مهمة أهمية حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وقد ركزنا، على الصعيد التنفيذي، على الإجراءات المتعلقة بركيزتين أساسيتين: أولا، زيادة الموارد المتاحة للتصدي لحالات الهشاشة في جميع أنحاء القارة، وثانيا، تعزيز نهجنا في التدخل ليكون أكثر مرونة واستجابة للحالات الهشة.

وفيما يتعلق بالموارد المالية، أنشأنا آلية تمويل مخصصة، ندعوها مرفق دعم الانتقال. وذلك مصدر تمويل تساهلي مخصص في إطار صندوق التنمية الأفريقي، بثلاث نوافذ للتمويل. تقدم النافذة الأولى دعما تكميليا للحكومات الوطنية التي تواجه تحديات هشاشة محددة. وتعمل النافذة الثانية على تسوية المتأخرات لمساعدة الحكومات على إعادة الانخراط،

على النحو الذي تحقق بنجاح مع ليبريا في ٢٠٠٧، وكوت ديفوار في ٢٠٠٩. ونعمل الآن على تسوية متأخرات الصومال. وتستهدف النافذة الثالثة برامج المساعدة التقنية من أجل تعزيز القدرة التنفيذية للمؤسسات الوطنية والإقليمية. وقد كانت موارد مرافق دعم الانتقال حاسمة في معالجة الاحتياجات الواسعة والمتطورة للحالات الهشة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وكما قال رئيس مجموعة مصرف التنمية الأفريقي، السيد أَكِنوومي أديسينا، مؤخرا في مدغشقر، يجب ألا ينظر إلى الهشاشة على أنها حالة نهائية. فالأمم قد تمر بحالة هشاشة، ولكنها يمكن أن تخرج منها وتصبح مستقرة ومزدهرة وديناميةوقادرة على التكيف مع الصدمات. وذلك التفاؤل نحو بناء القدرة على الصمود من خلال عمليات انتقالية بقيادة وطنية بعيدا عن الهشاشة في صميم نهج المصرف.

فعلى سبيل المثال، اضطلعنا بدور أساسي في حالة كوت ديفوار، إلى جانب الشركاء الآخرين، بما في ذلك الأمم المتحدة والبنك الدولي، في مساعدتهم على إجراء عملية انتقال ناجحة على مدى العقد الماضي. فقد استفادت كوت ديفوار، من العام ٢٠٠٨ إلى العام ٢٠١٧، من موارد نوافذ مرفق دعم الانتقال الثلاث جميعها إلى جانب أدوات تمويل مجموعة مصرف التنمية الأفريقي الأخرى. وقد وفر ذلك الدعم المالي وكذلك التقني اللذين يحتاج إليهما البلد للخروج من أزمتين مدنيتين دمرتا اقتصادها وبنيتها الأساسية ومؤسساتها وتماسكها الاجتماعي. وقد تمكنَّا – من خلال تكامل قوي بين الشركاء، ولا سيما عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار – من العمل معا من أجل دعم عملية انتقالية بقيادة وطنية ناجحة في كوت ديفوار.

وفي غامبيا، دُعِمت عملية انتقال وطنية ناجحة للسلطة بوساطة سياسية وجهود إقليمية لحفظ السلام في عام ٢٠١٧، بعد عقدين من الضعف الهيكلي والتهميش. غير أن ذلك الانتقال كشف عن الحاجة إلى بناء قدرة على الصمود في الأجل الطويل للمؤسسات والخدمات والعدالة والوحدة الوطنية. لقد عملت مجموعة مصرف التنمية الأفريقي منذ ذلك الحين مع وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي وشركاء آخرين لمساعدة الحكومة الغامبية في إعادة بناء اقتصاد شامل واستعادة الثقة في مؤسسات العدالة والحوكمة وتعزيز التكامل الإقليمي.

وسنواصل التعلم من هذه التجارب فيما ننظر في المراحل الانتقالية الحالية والمقبلة في جميع أنحاء القارة. والأهم، فإن تحديد فرص التدخل المبكر والتنسيق الفعال مع المجتمعات والحكومة والشركاء الدوليين أمر بالغ الأهمية لتفادي دورات الهشاشة.

فلا يكفي أن ننظر فقط إلى مصادر الهشاشة. يجب كذلك أن ننظر إلى الكيفية التي يمكننا بها، كمصرف وكمجتمع إنمائي، أن نحدد بصورة أكثر منهجية مصادر القدرة على الصمود ونعززها للتخفيف على نحو أفضل من أوجه الضعف المحلية والوطنية والإقليمية.

وتحقيقا لتلك الغاية، تسترشد تدخلاتنا بإطار تحليلي جديد يعتمد على البيانات، ندعوه أداة تقييم قدرة البلد على الصمود وهشاشته. وتحدد الأداة الضغوط الوطنية والإقليمية والقدرات على إدارة المخاطر والصدمات الخارجية. ويمثل هذا الإطار نهجا متعدد الأبعاد ومتعدد القطاعات لاستهداف وتحديد نقاط انطلاق لمعالجة الهشاشة وبناء القدرة على الصمود وتوطيد السلام في أفريقيا. ويستفيد تقييم قدرة البلد على الصمود وهشاشته من عمل مجموعة المصرف على تقييم الهشاشة، الأمر الذي ساعد في الخروج بتحليل أعمق، مساعدا على تصميم مراع للهشاشة للاستراتيجيات والعمليات الوطنية والإقليمية. وقد أجريت العديد من التقييمات بالتنسيق مع الشركاء، مثل مجموعة البنك الدولي. ويتعين علينا أن نواصل تعزيز تبادلنا للمعلومات وجهودنا للتنسيق، كجهات فاعلة تنموية، بالاستفادة من أدواتنا وتحليلنا من أجل إحداث أثر جماعي في الحالات الهشة والمتضررة من النزاعات.

وفي الأسبوع الماضي فقط عملنا مع حكومة بوركينا فاسو، كما قال زميلي فرانك بوسكيه، إلى جانب الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي، لإجراء تقييم شامل للوقاية وبناء السلام. ستساعد تلك النتائج في معالجة التهديدات الأمنية المستجدة داخل البلد وعبر الحدود. وستركز تدخلاتنا على الوصول إلى أضعف المجتمعات المحلية لتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي.

ولا يمكننا أن نتكلم عن معالجة الهشاشة وبناء القدرة على الصمود داخل الحدود الوطنية وحدها. فالهشاشة تغدو إقليمية على نحو متزايد. والآثار غير المباشرة مصدر رئيسي للضعف في القارة الأفريقية وخارجها. فعوامل مثل الافتقار إلى الفرص الاقتصادية للأعداد المتزايدة من الشباب والنزاعات الطائفية والتطرف وعدم الاستقرار السياسي وتغير المناخ يمكن أن تسرع وتيرة التشريد القسري والهجرة غير النظامية، مع آثار مزعزعة للاستقرار في جميع المناطق.

وتكتسي الشراكات بين الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية في إطار العلاقة بين العمل الإنساني والسلام والتنمية أهمية حاسمة في التصدي لدوافع الهشاشة الإقليمية. فقد عملنا في حالة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، على سبيل المثال، مع منظمات دولية وشركاء في التنمية على إنشاء تحالف في ٢٠١٧ لتعزيز الاستقرار والقدرة على الصمود في المنطقة. ويشكل ذلك مثالا هاما على الكيفية التي يمكننا بها أن نعمل من أجل التوصل إلى نتائج تنموية جماعية بتعزيز تبادل المعلومات والاستفادة من الميزات النسبية لمختلف الجهات الفاعلة لتنفيذ تدخلات محددة الأهداف. وكجزء من تلك الجهود، تركزت مشاريع مجموعة مصرف التنمية الأفريقي على بناء القدرة على التكيف في المجالات الرئيسية، مثل الزراعة والمياه والصرف الصحي، والطاقة، وتغير المناخ، وعمالة الشباب، والأعمال الحرة، والتكامل الإقليمي.

إن بناء اقتصادات إقليمية أكثر تكاملا ومرونة جزء هام في معالجة أوجه الضعف الإقليمية. وتستطيع مجموعة مصرف التنمية الأفريقي استخدام صلاحية الدعوة إلي عقد الاجتماعات لأغراض الحوار السياسي، استكمالا لجهود الشركاء من قبيل الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي، الذين لهم وجود ميداني واسع النطاق في بيئات هشة ومتضررة من النزاعات. إن الجمع بين الحكومات، والجهات الفاعلة الإقليمية، والشركاء الإنمائيين، بغية تسخير النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، يقلل خطر الاستقطاب عبر الحدود وعدم الاستقرار الإقليمي. ويشمل ذلك الحاجة إلى حلول مرنة لتشجيع استثمارات القطاع الخاص في البيئات الهشة، مع التركيز على إدماج النساء والشباب في الاقتصادات.

وفي حين يتطلع البنك إلى الخطة المتعلقة بالهشاشة في سنة ٢٠٢٠ وما بعدها، نفكر في بعض أوسع الدروس التي تعلمناها من خلال العمل في البيئات الهشة والمتضررة من النزاعات. أولا، نشير إلى أهمية اعتماد نهج بناء الدولة الذي يركز على السياسات الشاملة للجميع، وعلى أمن المواطنين والعدالة، بالإضافة إلى المزيد من احتياجات التنمية البشرية والاقتصادية التقليدية. ثانيا، نحتاج إلى البرمجة الطويلة الأجل لبناء مؤسسات قادرة وقانونية يمكنها أن تعمل بفعالية على إدارة تحديات الهشاشة. ثالثا، هناك حاجة إلى توليد العمالة المستدامة وتحسين سبل كسب العيش من خلال تنمية القطاع الخاص. رابعا، إن الحكم الرشيد، لا سيما من خلال تحسين إدارة المالية العامة، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية، والتصدي للفساد ومكافحته، أمر أساسي من أجل تعزيز شرعية الدولة.

وتتطلع مجموعة مصرف التنمية الأفريقي إلى تعميق الشراكات على كل من الصعد الوطنية والإقليمية والقارية، مع الشركاء في مجال التنمية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، بغية الاستفادة من النتائج الإنمائية الجماعية وبناء القدرة على

الصمود في جميع أنحاء أفريقيا. ويشمل ذلك إجراء أعمال تحليلية مشتركة بشأن النزاع والهشاشة وبناء السلام؛ وتوسيع نطاق العمليات الرامية إلى تعزيز الحكم الرشيد وتوطيده؛ والاستفادة من الحلول في القطاعين العام والخاص لتعظيم الأثر الإنمائي على أرض الواقع؛ وتوطيد التعاون والشراكات في مواجهة التحديات الإقليمية؛ وتعميق التكامل في إطار تقسيم العمل بين المؤسسات بصورة أكبر في سياقات هشة محددة، بما يتناسب مع مجالات ميزاتنا النسبية والولايات.

واسمحوا لي أن أؤكد من جديد أن مجموعة مصرف التنمية الأفريقي لا تزال ملتزمة بالعمل في إطار مجتمع المساعدة الإنسانية، والسلام والتنمية، من أجل دعم العمليات الانتقالية بقيادة وطنية، وبناء القدرة على الصمود، على الصعيد الإقليمي.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد بالديه على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد تروخيو غارسيا.

السيد تروخيو غارسيا (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أعرب عن امتناني لرئاسة بيرو على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن لبحث الدور الهام الذي تؤديه الشراكات الانتقالية الاستراتيجية من أجل بناء السلام والحفاظ على السلام. كما أود أن أغتنم الفرصة لكي أشكر الأمين العام على دعمه للجنة بناء السلام .

عندما تولت كولومبيا منصب رئيسة لجنة بناء السلام في مطلع هذا العام، حددنا تعزيز الشراكات الفعالة مع الجهات الفاعلة الرئيسية لبناء السلام كأحد أولوياتنا بقصد تركيز الجهود على المساعدة المتعلقة ببناء السلام والحفاظ على السلام، وبخاصة الحكم الرشيد، وتعزيز المصالحة الوطنية، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

وفي هذا الصدد، فإن حجم ونطاق وطبيعة الاقتراح الوارد في قراري عام ٢٠١٦ بشأن استعراض هيكل بناء السلام (قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، وقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢) أمر يقتضي من الأمم المتحدة ألا تعمل بمفردها في جهودها الرامية إلى دعم الأولويات الوطنية. وعلى نحو ما توضحه تجربة بلدي، تعد الشراكات الفعالة بين الأمم المتحدة والحكومات الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، حسب الاقتضاء، أمرا مهما لنجاح المبادرات المتعلقة بذلك العمل الهام.

إن التحدي المتمثل في بناء السلام والحفاظ على السلام أمر بالغ الأهمية في السياقات الانتقالية. وبعد انتهاء عمليات السلام، تقع على عاتق السلطات المسؤولية الرئيسية للحفاظ على المكاسب التي تحققت في هذا الصدد عند انتهاء كل عملية من عمليات السلام. وفي الآونة الأخيرة، وضعت عمليات السلام خططا انتقالية مشتركة مع الحكومات المضيفة، كما في حالة تيمور – ليشتي، وكوت ديفوار، وليبريا. ومع ذلك، فإن التخطيط المشترك لعمليات الانتقال قد يكون أكثر تعقيدا في الحالات التي تكون فيها القدرات الحكومية ضعيفة في سيناريوهات ما بعد الصراع.

وفي هذه الحالات، تعد الشراكات القوية والمنسقة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين ضرورية من أجل سد الثغرات السياسية والمؤسسية والمتعلقة بالقدرات المالية، فضلا عن منع التراجع في التقدم المحرز نحو السلام بعد انسحاب تلك العمليات. إن إغلاق عملية كوت ديفوار عام ٢٠١٧ وعملية ليبريا عام ٢٠١٨، وعمليات الانتقال الجارية في بلدان أخرى أمثلة جيدة على أهمية الجهود المستمرة لدعم عمليات السلام في مختلف مراحلها.

ويتمثل أحد المقاصد الرئيسية للجنة في ملء الفراغ في القدرات المؤسسية والهيكلية، ودعم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في ضوء تزايد خطر استئناف النزاع. وفي

السياقات الانتقالية، تشكل التخفيضات المالية مخاطر كامنة. لقد استخدمت لجنة بناء السلام تدريجيا صلاحية الدعوة إلى عقد الاجتماعات من أجل تعزيز هذه الشراكات الفعالة وبالتالي، تأمين الدعم الدولي المستدام. وفي ليبريا، على سبيل المثال، أبلغت اللجنة مجلس الأمن بوضع خطة وطنية لبناء السلام. وأتاح هذا إنشاء إطار ثلاثي يسمح للأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي بتنسيق المهام التي يضطلعون بها من خلال التقييم المشترك للتعافي وبناء السلام. ونتيجة لذلك، أُنشئ الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء، الذي كان صندوق بناء السلام عاملا حفازا في إنشائه. ولا تزال ليبريا بحاجة إلى أنواع مختلفة من الموارد لتحقيق أهدافها الإنمائية.

وتسليما بالدور الذي يمكن أن تقوم به اللجنة في دعم عمليات الانتقال الناجحة، فقد طلب منها مجلس الأمن إبداء مشورتها في حالات محددة، بما في ذلك قبل عمليات تحديد الولايات، والفترات الانتقالية. وأشار البيان الرئاسي S/PRST/2018/20، المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، إلى القيمة المضافة لمشورة لجنة بناء السلام عند سحب عمليتي حفظ السلام في ليبريا، وسيراليون. وفي الوقت نفسه، شجع اللجنة على تقديم توصيات مناسبة بشأن الأولويات الوطنية لبناء السلام في سياق عمليات تكوين الولايات واستعراضها وانتقالها. وأقر المجلس أيضا بأنه يمكن استخدام منبر لجنة بناء السلام للنظر في أفضل الممارسات في المراحل الانتقالية في البلدان المعنية. وبصفتي رئيسا للجنة بناء السلام، يحدوني الأمل في أن أواصل تنفيذ البيان الرئاسي في النصف الثاني من هذا العام.

لقد أصبحت دورات اللجنة بمثابة فرص للتوصل إلى فهم أفضل للتحديات المتعددة الأبعاد التي تواجهها عمليات حفظ السلام. ولديها أيضا نهج أكثر شمولا للتصدي للتحديات التي تواجهها البلدان المتضررة من النزاعات ويتجاوز ضرورات تحقيق السلم والأمن.

ففي غينيا – بيساو على سبيل المثال، قدمت لجنة بناء السلام المشورة إلى المجلس بشأن الأنشطة السياسية والأمنية والإنمائية المعقدة والتحديات الاجتماعية في سياق الانتقال المتوقع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لبناء السلام في غينيا بيساو. وفي ذلك الصدد، تبادلت اللجنة أيضا آراءها المتعلقة بالمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية مع مجلس الأمن مؤديةً بذلك دورها الاستشاري في ذلك الجهاز. وأجرى البنك الدولي ولجنة بناء السلام حوارا رسميا مؤخرا بينهما بهدف تحسين الشراكة بين المنظمتين في تقديم المساعدة إلى البلدان المعنية عن طريق أنشطتهما في مجال بناء السلام. وخلال ذلك الحوار أتيحت الفرصة للجنة ووفد البنك الدولي لتعزيز تلك الشراكات في البلدان ذات الأولوية المشتركة. وبالتالي نعرب عن تقديرنا لحضور ممثل البنك الدولي في هذه الجلسة بوصفه مؤشرا على قدرتنا على تحقيق الأهداف إذا عملنا بطريقة منسقة.

وبوسع مجلس الأمن الاستفادة من قدرة لجنة بناء السلام باعتبارها منبرا لتعزيز الاتساق بين جهود الأمم المتحدة في مجال بناء السلام والمنظمات الأخرى. وقد كان ذلك أمرا بديهيا خلال نظره في الأوضاع الإقليمية ذات الصلة. وفي بيئات معقدة مثل منطقة الساحل، حيث تشارك مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، تستطيع فيها لجنة بناء السلام تعزيز نهج متسقة ومنسقة.

وأشدد علاوة على ذلك على أن النساء والشباب من أهم الجهات الفاعلة في عمليات بناء السلام وينبغي إشراكهم بصورة فعالة في جميع الجهود التي نبذلها. وعقدت اللجنة ضمن تنفيذ استراتيجيتها الجنسانية مناقشات مكرسة للمسائل المتعلقة بنوع الجنس في سياق الظروف الانتقالية وتمويل المبادرات التي تركز على تلك الجوانب.

ولا مناص لي من الإشارة إلى بلدي. فقد حظينا مؤخرا بزيارة من مجلس الأمن فيما يتعلق بالبعثة السياسية الخاصة

العاملة هناك. واستفادت كولومبيا من تنسيق أعمال مختلف وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها. وقد ساعدنا ذلك في أن نكون أكثر فعالية في بناء السلام. ولذلك السبب طلبنا للتو تجديد ولاية البعثة السياسية الخاصة لمدة سنة إضافية.

ويجب أن تسمح العمليات الوطنية بتطوير القدرات التي تمكّن الدول من معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات المحددة لأجل التغلب على تلك الصعوبات. ولا شك أن اللجنة في وضع فريد يمكنها من توفير منظورات شاملة ومتنوعة في مجال بناء السلام للمجلس.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر معالي الوزير كارلوس هولمز تروخييو غارسيا بصفته رئيس لجنة بناء السلام على إحاطته.

وسأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية بيرو.

وأود أن أعرب عن امتناني للإحاطات الثاقبة التي قدمها الأمين العام أنطونيو غوتيريش وممثلو البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والوزير كارلوس هولمز تروخييو غارسيا ممثل كولومبيا بصفته رئيس لجنة بناء السلام. وأرحب أيضا بحضور السيد فيدليس ليتي ماغالهايس وزير الإصلاحات القانونية والشؤون البرلمانية في تيمور – ليشتي والسيد بوشيه إدموند وزير الخارجية والشؤون الدينية في هايتي.

وقد عقدت هذه الجلسة بدافع من الأهمية والأولوية التي توليها بيرو لإنشاء شراكات لتعزيز بناء السلام والحفاظ عليه من خلال المزيد من التعاون والتنسيق بين مجلس الأمن ومختلف الجهات الفاعلة المشاركة في تعزيز السلام والتنمية وحقوق الإنسان.

وتمشيا مع القرارين اللذين اتخذهما المجلس والجمعية العامة في عام ٢٠١٦ قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ على التوالي وأعاد تأكيدهما كلا الجهازين في عام ٢٠١٨باعتماد القرار ٢٤١٣ (٢٠١٨) تحت رئاسة بيرو (انظر S/PV.8245) وقرار الجمعية العامة ٢٧٦/٧٢ فإننا نشدد على ضرورة التعويل على المؤسسات الوطنية المسؤولة عن هذه العمليات والقادرة على منع نشوب النزاعات وحلها في ذات الوقت الذي تواصل فيه بناء توافق الآراء الوطني لتعزيز الحكم الرشيد والتركيز على السكان، لا سيما أكثر الفئات ضعفا وقيادة مكافحة الإفلات من العقاب والفساد. وعلى مدى الأيام القليلة الماضية واصل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة هنا في المقر إيلاء اهتمام خاص هذا العام وللمرة الأولى بالهدف ١٦ الذي يلزمنا جميعا ببناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع بواسطة مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة.

ونرى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تعدُّ الإطار الشامل الملائم للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للجهود الوطنية لبناء السلام والحفاظ عليه. وتبيّن الأدلة أهمية مشاركة مختلف الجهات الفاعلة الوطنية لإيجاد نظام يقوم على سيادة القانون وقادر على التغلب على النزاعات والنهوض بالتنمية المستدامة مع إيلاء اهتمام خاص للإدماج السياسي والاجتماعي واستقرار الاقتصاد الكلي والوصول إلى العدالة.

ويجب على المجلس أن يضمن في إطار مسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين تخطيط عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإدارتها على نحو يؤدي إلى عمليات انتقال تفضي إلى بناء السلام والحفاظ عليه. تحقيقا لتلك الغاية، فإن لدينا مجموعة من الدروس المستفادة القيّمة في مختلف أنحاء العالم. ونعلم أيضا أنه لا توجد حلول واحدة مناسبة لجميع الحالات. ومن الضروري إقامة شراكات مبتكرة لدعم البلدان المتضررة من النزاعات مع مراعاة ظروف كل منها واحتياجاتها وأولوياتها.

وعليه يجب النظر في كل حالة بمفردها وفقا لمعاييرها ومؤشراتها وأسس تقييمها. بيد أنه يجب أن تمكّن نتائج هذه

الدراسة من معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وفقا للأولويات الإنمائية الوطنية فضلا عن وضع آليات فعالة لمنع تكرارها. ونشدد في ذلك الصدد على أهمية مشاركة مختلف الجهات الفاعلة الوطنية في عملياتها الانتقالية وقيادتها.

ويعتبر دعم المنظمات النسائية والشبابية وتمكينها أمرا هاما لبناء رؤية مشتركة للمستقبل. وأنوه في ذلك الصدد بالتقدم المحرز في هايتي بوصفها أحد البلدان التي تقع في نصف الكرة الغربي التي استضافت أكبر عملية لحفظ السلام ويعمل في صفوفها ما يزيد على ٠٠٠ ٧ فرد من بيرو. ونأمل في تعزيز مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وأن يتمكن بدوره من تعزيز العملية الانتقالية. وستواصل بيرو والمنطقة بأسرها دعم جهود ذلك البلد الهادفة إلى تحقيق التنمية والاستقرار.

ونشيد أيضا بالنجاح الذي حققته تيمور – ليشتي واستمرار عملية التعزيز المؤسسي وتنميته التي يعود تاريخها إلى عام ٢٠١٢ مع انتهاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. ونحن مهتمون بالاستماع إلى الدروس المستفادة التي سيتشاطرها معنا اليوم الوزير ليتي ماغالهايس.

ويكتسي القدر نفسه من الأهمية إنشاء الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين بمساعدة المؤسسات المالية الدولية والجهات الإنسانية الفاعلة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة لكي يتسنى الربط بين عمل القطاع الخاص والمجتمع المدني والجهود الوطنية الرامية إلى بناء السلام واستدامته.

وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على استراتيجية البنك الدولي لمعالجة عوامل الهشاشة والنزاع والعنف، فضلا عن عمل مصرف التنمية الأفريقي لتعزيز توفير الموارد اللازمة على نحو متسق يمكن التنبؤ به ومستدام.

وبالمثل، نعتقد أن لجنة بناء السلام هي المنبر السياسي المناسب لمواكبة العمليات الانتقالية وتعزيز أوجه التآزر بين منظومة الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى، فضلا عن تقديم التوجيه الاستراتيجي لكي ينظر فيه مجلس الأمن. ونؤكد بصفة خاصة على أهمية المشاريع السريعة الأثر، من خلال صندوق بناء السلام، الأمر الذي يساهم في الهدف الرئيسي المتمثل في الحفاظ على شرعية العملية من خلال دعم المجالات الأشد احتياجا والأبرز للعيان، استنادا إلى تحليل كاف للمخاطر ومشاركة السكان المحليين، لا سيما النساء والشباب.

وأخيرا، نأمل أن تسهم جلسة اليوم في الأفكار بشأن هذا الموضوع وبشأن إقامة شراكات منسقة مع مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي المشاركة في جميع مراحل العملية الانتقالية إلى حين إنجازها الناجح. من شأن هذا أن يتيح تحقيق السلام الدائم، وهو الهدف النهائي الذي نتوق إليه جميعا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يسرنا أن نرحب بكم، سيدي الوزير، بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن. ونشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والسيد كارلوس تروخيو غارسيا، وزير خارجية كولومبيا، بصفته رئيس لجنة بناء السلام، على إحاطتيهما. ونشكر السيد بوسكيه من البنك الدولي والسيد بالديه من مصرف التنمية الأفريقي على إحاطتيهما المفصلتين، اللتين شكلتا أساسا جيدا لمناقشة اليوم.

المسألة المعروضة علينا اليوم، وهي كفالة استمرار المساعدة الدولية في حالة تصفية أو إغلاق بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، هامة بصورة واضحة من أجل منع تكرار النزاعات في الفترة الانتقالية عندما يكون النجاح في الأجل الطويل للجهود الجماعية ليس مضمونا بعد. وفي الواقع، فإن الحفاظ، وبصفة خاصة، تحسين النتائج يكون في بعض الأحيان

أصعب من تحقيق هذه النتائج بداية. وبغية كفالة السلام الدائم في البلدان التي يجري سحب عمليات حفظ السلام منها، من المهم إعداد مرحلة إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع على النحو الواجب. وفي بعض الحالات، يكون من الحكمة الشروع في جهود بناء السلام قبل سحب وجود عملية حفظ السلام. وخلافا لذلك يكون هناك خطر تفسير بعض الأطراف الفاعلة للانخفاض في مستوى الاهتمام الدولي بحالة معينة على أنه إعطاء الضوء الأخضر لاستئناف أنشطتها الهدامة.

وينبغي لانسحاب البعثة ونقل المهام المتبقية إلى كيانات الأمم المتحدة الأخرى أن يؤخذ في الاعتبار في البداية وفي جميع مراحل عمر أي بعثة من بعثات حفظ السلام على حد سواء. وفي الوقت نفسه، من المهم أيضا أن تكون هناك نظرة شمولية للتسوية السياسية التي تسعى البعثة إليها، لأنه لا يمكن بناء وصون السلام بدون المصالحة الوطنية. ولذلك، يجب عند النظر في ولايات البعثات، بما في ذلك أهداف بناء السلام القائمة، أن تؤخذ آراء الدولة المضيفة بصورة كاملة في الاعتبار.

وعند الاقتضاء، يمكن لمجلس الأمن أن يصدر تكليفا لبعثة بمساعدة الدولة المضيفة في معالجة مسائل بناء السلام، مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن إصلاح القطاع الأمني. وفي الوقت نفسه، يتطلب تقديم المساعدة إلى الدول في مجال بناء السلام وحفظ السلام في منظومة الأمم المتحدة كلا من التنسيق السليم للجهود والتقسيم المناسب للعمل بصورة لا تثير تضاربا في السلطة. وقد يتضح أن إدراج مهام عامة في الولايات، مثل رصد حقوق الإنسان والعنف الجنسي والقضايا الجنسانية وحماية البيئة والتنمية ومسائل أخرى، إهدار غير معقول للموارد. إن هيئات الأمم المتحدة المتخصصة والآليات الدولية موجودة بالفعل لتحقيق تلك الأهداف.

ولدى تناول العلاقة النظرية فيما بين حقوق الإنسان والتنمية والسلام والأمن، يجب أن نقر بأن التنمية وحدها لا يمكن أن تكفل السلام وأن الظروف التي يسودها السلام لا تضمن بالضرورة تحقيق التنمية. ولذلك، ليس من المهم أخذ الصلة في الاعتبار فحسب، بل وفهم الاختلاف بين تلك العمليات بصورة واضحة وكاملة، فضلا عن معرفة كيان أو هيكل الأمم المتحدة المعين المسؤول عن تعزيز كل من هذه المجالات.

وفي المذكرة المفاهيمية لجلسة اليوم (S/2019/540، المرفق)، شددتم، سيدي الرئيس، بحق على الدور القيادي الذي تضطلع به الدول نفسها في المراحل الانتقالية، تمشيا مع مبدأ الملكية الوطنية. وفي الواقع، فإن الدولة المضيفة هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج بناء السلام، مع مراعاة احتياجات المجتمع. وفي هذا الصدد، من المهم أن يقترن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون لإقليمية، وكذلك المؤسسات المالية الدولية، في مجال بناء السلام بتحسين العلاقات مع الدول المضيفة. ويمكن للتعاون مع السكان المحليين والمنظمات غير الحكومية أن يكون تكميليا وينبغي أن تنسقه السلطات.

وتضطلع لجنة بناء السلام بدور هام في منظومة الأمم المتحدة عن طريق تقديم المساعدة في مجال بناء السلام إلى الدول بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية ومنبرا يربط بين طائفة واسعة من أصحاب المصلحة. ونعتقد أن لجنة بناء السلام لديها القدرة على تحسين نوعية التوصيات المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن المسائل القطرية المدرجة في جدولي أعمال الهيئتين كليهما. ويمكن أن تقدم إلى المجلس عند الطلب. ونعتقد أن قيمة اللجنة تكمن في أنه يمكنها أن تنقل إلى المجلس أولويات بناء السلام في البلد المضيف. وهذا أمر شديد الأهمية في المرحلة الانتقالية الأخيرة لجهود عملية حفظ سلام ويمكن أن يساعد على المساهمة بشكل مجد في التقارير ذات الصلة المقدمة من الأمين العام.

وتكتسي القيمة المضافة ووجاهة توصيات لجنة بناء السلام أهمية حاسمة عندما يتعلق الأمر بإدراجها المحتمل في أعمال مجلس

الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي الإشارة أيضا إلى أن أعضاء المجلس ممثلون دائما ويشاركون بنشاط في مناقشات لجنة بناء السلام ولجنتها التنظيمية والتشكيلات القطرية التابعة لها. ومن أجل تحسين نوعية التفاعل بين المجلس واللجنة، من المهم الاستفادة على نحو فعال من الفرص الكبيرة المتاحة بالفعل، على النحو المبين في القرارين ١٦٤٥ (٢٠٠٥) و ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، اللذين نرى أنهما كافيان.

السيد هيوسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): توضح حقيق أن بيرو وضعت مسألة المراحل الانتقالية على رأس جدول أعمال المجلس وأنكم، سيدي الوزير، هنا أن جلسة اليوم بالنسبة لبيرو هي النشاط الرئيسي لرئاستها. لقد وضعتم مسألة المراحل الانتقالية على جدول الأعمال وألمانيا تؤيد هذا تأييدا كاملا لأننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه على مجلس الأمن النظر في هذه المسألة.

لا يجب أن يقتصر المجلس في عمله على معالجة مصدر النزاع من خلال إسكات الأسلحة؛ يجب أن ينظر إلى الصورة العامة. من المهم للغاية النظر في مسألة المراحل الانتقالية. وكما قال الأمين العام في إحاطته، فإنه عندما يغادر حفظة السلام ويكون النزاع قد انتهى فإن المجتمع الدولي في أحيان كثيرة لم يعد ينظر في الحالة في البلد، ولذا لا يعرف إن كانت الأسباب الجذرية للنزاع قد اختفت. ولذلك فمن المهم جداً أن ننظر في مسألة المراحل الانتقالية وأن نضع الأدوات ذات الصلة. تسهم هذه الأدوات أيضاً في منع نشوب النزاعات، وهو أمر نعتبره في غاية الأهمية. ولذلك يجب أن نُعالج الأسباب الجذرية: الفقر والتهميش وعدم احترام حقوق الإنسان والآثار المترتبة على تغير المناخ، في جملة أمور.

ومع ذلك، يجب علينا بالطبع أن نكفل تنفيذ العملية الانتقالية على النحو الصحيح. وكما أكد زميلنا الروسي، فالسيادة الوطنية والملكية الوطنية للعملية أمران حيويان. وهناك أحياناً مَيلٌ – وأرى أن هذا ربما يحدث في الحالات الراهنة – إلى أن تقول البلدان السائرة على طريق بناء السلام والتي ينسحب ذوو الخوذ الزرق منها إنها تريد أن تأخذ بزمام الأمور وإنها تريد من الأمم المتحدة أن ترحل وأنها تريد استعادة السيادة. غير أننا نعتقد أنها ستستعيد السيادة بسرعة أكبر بكثير إذا قبلت المساعدة من المجتمع الدولي. تتعزز السيادة بمساعدة المجتمع الدولي في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وفي هذا السياق، أود أن أشكر سفير كولومبيا ومن خلاله الرئيس إيفان دوكي ماركيز الذي قال، عندما زار مجلسُ الأمن كولومبيا، إنه يرغب في أن تواصل بعثة الأمم المتحدة السياسية الخاصة العمل في البلد نظرا للقيمة المضافة التي تدركها لمشاركة الأمم المتحدة.

ولدى تناول الأسباب الجذرية التي ذكرتُها من قبل، يضطلع المجتمع الدولي بدور أساسي في التكيف مع التحديات. وأود مرة أخرى أن أكرر تأييدي لكلمات الأمين العام وتدابير الإصلاح التي تم الاضطلاع بها لتحقيق نهج متسق لوحدة العمل في الأمم المتحدة يتمكن، من خلال نظام المنسقين المقيمين، من تقديم المساعدة في الحالات القطرية بجميع الأدوات ذات الصلة. لقد زار مجلس الأمن مؤخراً عدداً من الأماكن – من مالي إلى بوغوتا إلى بغداد – حيث تم تطبيق نهج وحدة العمل في الأمم المتحدة.

إن لجنة بناء السلام بالغة الأهمية، وأود أن أشكر كولومبيا على إيفاد وزير خارجيتها لحضور جلسة اليوم، الأمر الذي يؤكد، من خلال وجوده، على أهمية لجنة بناء السلام. كما أشير إلى صندوق بناء السلام الذي تدعم قدرته على سرعة صرف الأموال المشاريع السريعة الأثر التي هي مفيدة للغاية أثناء الفترات الانتقالية. إن ألمانيا، جنباً إلى جنب مع أصدقائنا من المملكة المتحدة الذين أعتقد أننا نتنافس معهم مرة أخرى للتميّز بوصفنا أكبر الجهات المانحة في صندوق بناء السلام، تُشجّع الآخرين على دعم الصندوق.

وفيما يتعلق بالمساعدة المقدمة إلى البلدان، لدينا الآن العديد من الأمثلة على التعاون الجيد مع الجهات المعنية الأخرى

والمنظمات الإقليمية. وهناك العديد من الحالات الآن – مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، كما ذُكر، وكولومبيا – التي تعمل فيها الأمم المتحدة باتساق، بدعم من الاتحاد الأفريقي و/أو الاتحاد الأوروبي، من أجل تحسين الأوضاع القطرية، ونحن ممتنون للغاية لهذا. لا أعرف مدى تواتر مشاركة البنك الدولي، ولكن ممثلي البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي حاضرون هنا بيننا، وهم شركاء بالغو الأهمية.

وأود أن أكمل ما قاله ممثل مصرف التنمية الأفريقي فيما يتعلق بالأزمة الإقليمية في منطقة الساحل: يجب علينا الابتعاد عن النظر ببساطة إلى بلد واحد. وأتفق تماماً معه في أننا يجب أن نعتمد منظوراً إقليمياً في منطقة الساحل. ينبغي للمجلس أن يكون استباقي بقدر أكبر وأن يقوم بالمزيد من أجل دعم الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لأننا لن نتمكن من تحقيق الاستقرار في بلد واحد دون أن نحقق أولا الاستقرار في المنطقة بأسرها. ونؤمن أيضاً بأهمية إشراك القطاع الخاص، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. ولن نتمكّن من تحقيق استقرار البلدان وبلوغ أهداف التنمية المستدامة، التي تعالج أساساً الأسباب الجذرية، ما لم تكن لدينا مشاركة القطاع الخاص.

وبالعودة باختصار إلى مسألة الملكية المحلية، ذكر زميلنا الروسي أهمية المصالحة الوطنية في حل النزاعات. ولا بد لنا من السعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية والشمول، بما في ذلك مشاركة المرأة والشباب – وقد ذكر كل من الوزير كارلوس هولمز تروخييو غارسيا من كولومبيا والوزير نيستور بوبوليزيو باردواليس من بيرو أهمية إشراك النساء والشباب والمجتمع المدني في الحوار السياسي. يجب أن نضمن مشاركة جميع أصحاب المصلحة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. ولن نكون قادرين على تحقيق استقرار الوضع إلا من خلال الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون والمساءلة ومكافحة الفساد.

وفي الختام، أود أن أشكر بيرو مرة أخرى على طرح هذا الموضوع في جدول الأعمال. وأعتقد أنه يتعيّن على المجلس النظر بصورة أكثر انتظاماً في العمليات الانتقالية – رغم أننا نقوم بذلك إلى حد ما – من أول ولاية إلى آخر ولاية نضعها لبعثة. ويجب أن نفكّر في المرحلة الانتقالية وأن نواصل، بوصفنا هيئة، تقييم الحالات القطرية حتى بعد انسحاب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أودّ أن أرحّب بكم ترحيباً حاراً، سيدي الرئيس، وبحضوركم في هذه القاعة.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر للأمين العام ولمقدمي الإحاطات اليوم على إسهاماتهم في مناقشتنا. وأود أن أشكر رئاسة بيرو على تنظيم هذه الإحاطة التي تتناول أحد أهم عناصر أنشطة مجلس الأمن.

إن معالجة الطبيعة المعقدة والمتغيرة للنزاعات الحالية تتطلب طائفة واسعة من الأنشطة عبر جميع الركائز الثلاث: عمليات السلام والأمن الشاملة للجميع مع المشاركة الفعالة للنساء والأقليات؛ والتنمية المستدامة الجارية جنباً إلى جنب مع بناء القدرة على التكيف؛ والاحترام الثابت لحقوق الإنسان وسيادة القانون. إن إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يؤكد بحق، وقد أيدته بولندا في العام الماضي، أن السلام المستدام الذي تنفذه أنشطة بناء السلام شرط أساسي للتنمية. ولهذا الغرض، ينبغي للأمم المتحدة معالجة النزاعات بطريقة شاملة، باستخدام جميع الوسائل المتاحة، بما في ذلك حفظ السلام. لقد ثبت أن عمليات حفظ السلام أداة فعالة من أدوات الأمم المتحدة لمساعدة البلدان المضيفة السائرة على المسار الصعب من النزاع إلى السلام. وفي هذا السياق، يجب عند إقامة الحوار السياسي مع الدولة المضيفة في كل مرحلة من مراحل عملية بناء السلام النظر في توازن القوى وتنفيذها بصورة كلية، بما يشمل جميع الجهات الفاعلة في مختلف المراحل، من المجتمعات المحلية إلى أعلى مستوى سياسي، بما في ذلك

المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمعات المحلية.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة التي تتضمن التعهّد بعدم ترك أحد خلف الركب تهيّئ الظروف لتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة وتوفر أفضل طريقة لمنع نشوب الأزمات والنزاعات في عالم اليوم. وفي هذا الصدد، يكتسي التعاون بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وأوساط الأعمال التجارية، أهمية قصوى، ما يعني أنه يتعين علينا أن نستعدّ لأشكال جديدة من الشراكة، بتحويل الأفكار إلى أعمال – أعمال تعود بالنفع على جميع الجهات الفاعلة المعنية. ولذلك فمن الأهمية بمكان مواءمة الأعمال الرئيسية للقطاع الخاص مع الأهداف الاستراتيجية للمجتمع الدولي. إن المساعدة الإنمائية وحدَها غير مستدامة في التصدي الشامل لجميع تحديات مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، ولا سيما الركود الاقتصادي. لن يتيح لنا غير هذا النهج فرصة لتحقيق عملية بناء السلام التي تؤتي النتائج المتوقعة.

ولدى التفكير في خيارات عملية لتجميع الموارد في منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام، ربما لنا أن ننظر في تسخير مزيد من الموارد الخاصة من أجل التنمية في شكل تمويل مختلط. وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع أصحاب المصلحة مواصلة الاستثمار في طرق جديدة لتوليد الموارد المالية وطرق مبتكرة لجمع المعلومات، وأدوات تحليل البيانات والتعلم الآلي، لكي نحدد بصورة أفضل الأماكن التي تكون فيها المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن أكثر إلحاحاً والتي تمسّ فيها الحاجة إلى مساعدة من المجتمع الدولي.

وفي الختام، تبرهن الخبرات من عمليتي حفظ السلام في كوت ديفوار وليبريا أن الحوار السياسي وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي وتعزيز حقوق الإنسان والتقليل من اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية هي السبل الواضحة الوحيدة للتغلب على الأسباب الجذرية للأزمات في المنطقة. ومن المهم أيضا أن تواصل الأمم المتحدة المشاركة بشكل وثيق في دعم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لتتمكن من مواجهة التحديات التي تجابهها في مجالي الحفاظ على السلام وتحقيق التنمية المستدامة. ومن واجبنا الحفاظ على مكاسب تلك البلدان وإنجازاتها ودعم الحوار بشأن التحديات التي لا تزال تواجهها.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن بناء السلام والحفاظ عليه، مع التركيز على تعزيز الشراكات من أجل عمليات انتقال ناجحة تتولى الجهات الفاعلة الوطنية زمام أمورها.

ونشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش ورئيس لجنة بناء السلام وممثلي البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي على إحاطاتهم القيمة. كما نرحب بوزير خارجية هايتي ووزير الإصلاحات القانونية والشؤون البرلمانية في تيمور – ليشتي.

وتقدر جنوب أفريقيا العمل الذي أنجزه الأمين العام والتقدم المحرز في سد الثغرات القائمة في منظومة الأمم المتحدة لمساعدة البلدان في جهودها الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه. وفي حين أننا نسلم بأن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الحكومات والسلطات الوطنية لتحديد الأولويات والاستراتيجيات والأنشطة المتعلقة ببناء السلام والحفاظ عليه وتنفيذها وتوجيهها، فإن على المجتمع الدولي التزام بكفالة أن يساعد في صون السلم والأمن، ويشمل ذلك إقامة الشراكات من أجل التنمية لكفالة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وهي أمور ضرورية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

وفي ذلك الصدد، تواصل جنوب أفريقيا دعم العمل الجاري للجنة بناء السلام من أجل تعزيز المسؤولية الوطنية في العمليات

السياسية وعمليات السلام والأمن في إطار السعي إلى إقامة مجتمعات يسودها السلام وقادرة على مواجهة الصعوبات. ولن تتحقق هذه المجتمعات إلا بمعالجة الأسباب الجذرية والتيارات الأساسية للنزاعات. ونرى أن أي دعم لأنشطة إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع يجب أن يكون مخصصا ليناسب الاحتياجات الخاصة بكل بلد. ولاستدامة تلك الجهود ثمة حاجة للمسؤولية والقيادة على الصعيد المحلي مع المشاركة المجدية للمرأة وإشراك الشباب.

ونرى أيضا أن مساعي تحقيق الفعالية في بناء السلام خلال الفترات الانتقالية يجب أن تشارك فيها منظومة الأمم المتحدة بأسرها، مع التركيز على تعزيز التنسيق عبر ركائز الأمم المتحدة، بما فيها التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان. ولذلك نؤكد من جديد دعمنا لتعزيز التعاون بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، لا سيما عندما ينظر المجلس في استعراض ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وخفض قوامها تدريجيا. لكن يجب على مجلس الأمن أن يكفل من البداية أن تكون ولايات عمليات السلام الخاصة بعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية واقعية ومصممة خصيصا ومرنة حتى تتمكن البعثة من تحقيق نتائجها المرجوة من حيث حفظ السلام وتهيئة بيئة مواتية لعمليات بناء السلام.

ومن المهم أيضا إجراء مشاورات بشأن الحفاظ على السلام بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام والبلد المضيف أثناء عمليات التقييم الدوري واستعراض ولايات عمليات السلام وكذلك خلال الانسحاب النهائي للبعثة. وسيضمن هذا النهج المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة، وخاصة البلد المضيف، في إيضاح ما هو متوقع من البعثة، بما يشمل تحديد المعالم الرئيسية والأطر الزمنية. ولن يكفل ذلك نجاح مهمة السلام فحسب، بل وكذلك إرساء الأسس الأساسية لاستمرار عمليات بناء السلام في المستقبل.

كما أننا نرى فائدة في تعزيز الشراكات بين هيكل الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام والهيكل الإقليمي ودون الإقليمي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، مثل هيكل الاتحاد الأفريقي. ويجب أن تتعاون لجنة بناء السلام بشكل استراتيجي مع سياسة الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، التي تركز على أنشطة بناء السلام في حالات ما بعد النزاع في أفريقيا. ويجب أن تتضافر جميع الجهود لكفالة التنمية وتبادل الممارسات الرشيدة في مجال بناء السلام وتأمين الموارد وهو ما سيعزز بدوره التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أننا ندرك فائدة التمويل العملي لأنشطة بناء السلام خلال المراحل الانتقالية لمنع حدوث ثغرات بعد انسحاب البعثة، نكرر التأكيد على ضرورة توفير التمويل العملي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به لأنشطة بناء السلام من خلال الاشتراكات المقررة. ومن خلال هذا التمويل يمكن تحقيق استدامة أنشطة السلام في الأجل الطويل.

وفي الختام، عندما ينظر مجلس الأمن في عمليات الخفض التدريجي لقوام البعثة في المستقبل، يجب أن ندرك حقيقة أن مسؤوليتنا لا تنتهي بانتهاء المرحلة الأخيرة من مهمة حفظ السلام. فميثاق الأمم المتحدة يضع مسؤولية صون السلام والأمن الدوليين صراحة على عاتق المجلس. ولذلك يجب علينا أن نواصل مشاركتنا لدعم انتقال البلدان من حالة النزاع إلى حالة ما بعد انتهاء النزاع. إن الأعمال التي اضطلعنا بها مؤخرا في هايتي وتجربة المجلس في عملية الانتقال في ليبريا أمثلة جيدة على عدم إهمال البلدان بمجرد مغادرة حفظة السلام. ونواجه حاليًا حالات في جدول أعمالنا ندرس فيها الخفض التدريجي للبعثات. ويجب أن يشمل ذلك النظر أيضا بالضرورة في التخطيط وتوفير الموارد لضمان أن تتمكن البلدان من الانتقال بشكل مستدام نحو إحلال السلام.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيد بوسكيه كبير

مديري المجموعة المعنية بحالات الهشاشة والنزاع والعنف التابعة للبنك الدولي؛ والسيد بالديه مدير مكتب تنسيق الدول التي تمر بمرحلة انتقالية في مصرف التنمية الأفريقي؛ ووزير خارجية كولومبيا الموجود بيننا بصفته رئيس لجنة بناء السلام. وأود أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة وعلى توجيه الدعوة للبلدان المضيفة الحالية لعمليات حفظ السلام.

إن المراحل الانتقالية لبناء السلام وحفظه منعطفات مهمة وحساسة تتطلب منا التعاون.

وأود أن أبدأ بالترحيب بالتدابير التي أدخلها الأمين العام لإصلاح عمليات حفظ السلام وتعزيز اتساق منظومة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام. ويجب أن تفيد هذه الإصلاحات على وجه الخصوص في تمكين الاستعدادات لمراحل الانتقال وبناء السلام من اللحظة التي تنشر فيها عملية ما. كما أن نشر الخبراء المعنيين بالمراحل الانتقالية وإصدار المبادئ التوجيهية في شباط/فبراير بشأن التخطيط للعمليات الانتقالية تطورات موضع ترحيب.

ويجب توقع انسحاب العمليات والاستعداد له، وخاصة من خلال تعزيز التنسيق بين البعثة والفريق القطري. ونشيد في هذا الصدد بجهود العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور التي تهدف إلى تمويل المشاريع المشتركة والسماح للفريق القطري بتولي المهام.

وللجنة بناء السلام أيضا دور رئيسي في الإعداد للمراحل الانتقالية ودعمها. إن تنوع عضوية لجنة بناء السلام والمرونة في الاضطلاع بمهامها يتيحان إجراء حوار طويل الأجل مع البلد المضيف لمساعدته على وضع استراتيجيته لبناء السلام. وأود أيضا أن أثني على عمل وحدات شرطة الأمم المتحدة ومكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات السلام على تعزيز الحكم الرشيد والقدرات المؤسسية للدول التي تمر بمراحل انتقالية.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية المتعلقة بتعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الوطنية. والمرحلة الانتقالية تعني أولا تسليم المسؤوليات إلى السلطات الوطنية. ولذلك من الضروري بناء قدرات تلك السلطات. لكن من الضروري فهم أولويات الدولة المضيفة إضافة إلى توفير الموارد وبناء القدرات. وقد أظهر المثالان الناجحان على الانتقال في كوت ديفوار في ٢٠١٧ وليبريا في ٢٠١٨ مدى أهمية المسؤولية الوطنية.

ولاستدامة المسؤولية الوطنية، يجب أن تكون شاملة وأن تضم جميع الجهات الفاعلة المعنية بالسلام وتستند إلى المشاركة القوية للمرأة. ويعني هذا السلام أيضا وضع اهتمامات الأجيال المقبلة وحقوقها في الصدارة لأنها ستكون الجهات الضامنة لاستدامته. ويشمل ذلك إعادة إدماج الأطفال الذين جندتهم الجماعات المسلحة. لقد كانت فرنسا، وستظل نشطة بشأن هذه المسألة.

ومن الضروري أن يدمج أي نهج يهدف إلى منع تجدد النزاعات مكافحة الإفلات من العقاب، وتهيئة الظروف المواتية لازدهار المجتمع المدني، وتعددية وسائط الإعلام، وضمان حرية التعبير. وقد أظهرت التجربة أنه بدون هذه العناصر قلما يكون السلام مستداما. وهذه أولوية بالنسبة لفرنسا في إطار استراتيجيتنا المتعلقة بالمنع والقدرة على الصمود واستدامة السلام التي اعتمدت في عام ٢٠١٨، وفي هذا الصدد، أرحب بالمشاريع التي يمولها صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، والرامية إلى تكثيف إجراءات المجتمع الدولي بشأن هذا الموضوع.

كما أود أن أتطرق إلى الشراكات بين الأمم المتحدة والمؤسسات التي تملك الوسائل لاستكمال الجهود التي نبذلها. يجب أن نفكر في إطار التكامل والاتساق ومضاعفة جهودنا. ونحن بحاجة إلى أن نكون ابتكاريين وأن نتدخل بطريقة منسقة وواسعة النطاق لمنع انزلاق البلدان الخارجة من أزمات إلى عدم الاستقرار مرة أخرى، بعد بضع سنوات.

ولا يزال التمويل من أجل بناء السلام يشكل تحديا كبيرا. إن القفزة الكبيرة التي شهدها صندوق بناء السلام تشكل مثالا جيدا، ولكن علينا أن نفعل المزيد لابتداع تمويل مبتكر وإشراك القطاع الخاص. وتؤيد فرنسا تأييدا تاما الجهود الجارية الرامية إلى تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي. وبصورة أعم، نشجع أيضا الشراكات مع الجهات المانحة الرئيسية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، وعلى صعيدنا الوطني، نشجع الوكالة الفرنسية للتنمية، التي تضم الآن صندوقا للسلام والقدرة على الصمود يمول جزئيا من الضريبة المفروضة على المعاملات المالية، وسيُمنح ٢٠٠ مليون يورو سنويا بحلول عام ٢٠٢٠.

ومن الجلي أن الشراكات مع المنظمات الإقليمية أمر أساسي. وفرنسا ملتزمة على وجه الخصوص بالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ففي منطقة الساحل، حيث يجب أن يظل المجتمع الدولي معبأ تماما في الأجل الطويل، اعتُبر التحالف من أجل منطقة الساحل مكملا أساسيا لما حققته المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مجال الأمن. وعما قريب ستختبر عمليات انتقال عديدة قدرتنا الجماعية على معالجة هذه المرحلة الحاسمة بشكل سليم. وأود أن أذكر بصفة خاصة دارفور، وهايتي، والعراق، وقريبا، جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يسعنا أن نفشل.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشيد الصين ببيرو على أخذ زمام المبادرة بعقد هذه الجلسة، وترحب بحضور فخامة السيد نستور بوبوليسيو باردواليس، وزير خارجية جمهورية بيرو، الذي يترأس هذا الاجتماع في نيويورك.

ونود أن نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الإعلامية. ونرحب بمعالي وزير الخارجية كولومبيا تروخيو غارسيا، ونشكره على الإحاطة التي قدمها بصفته رئيس لجنة بناء السلام. ونرحب أيضا بالسيد بوسكيه من البنك الدولي والسيد بالده من مصرف التنمية الأفريقي، وأشكرهما على إحاطتيهما.

وهناك عدد من بلدان ومناطق ما بعد النزاع تقوم حاليا بإعادة الإعمار الوطني كجزء من المرحلة الانتقالية نحو بناء السلام والتنمية الطويلة الأجل. وفي مواجهة التطورات والمتطلبات الجديدة ينبغي أن تعزز الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الشراكات، وأن يطلقا استجابة جماعية ونشطة لتوفير الدعم والمساعدة بشكل بناء.

وفي هذا الصدد، تود الصين أن توضح النقاط التالية. أولا، فيما يتعلق بتأييد مبدأ الملكية الوطنية، يعتمد تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في البلد بعد انتهاء النزاع، في نهاية المطاف، على البلد نفسه. وبالنظر إلى الاختلافات في الظروف الوطنية ومراحل التنمية، تختلف البلدان عن بعضها البعض من حيث الأولويات والنهج المتخذة في هذه المراحل الانتقالية. وينبغي للأمم المتحدة والشركاء الآخرين التقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واحترام سيادة وملكية البلدان المعنية، مع تقديم المساعدة البناءة استنادا إلى الاحتياجات والطلبات المحددة لكل بلد، والتركيز على تعزيز بناء قدراتها بغية تحقيق التنمية بدوافع ذاتية.

وثانيا، فيما يتعلق بكفالة الانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام، يعد مجلس الأمن مسؤولا عن تحديد ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وعند وضع ولاية عملية حفظ السلام، ينبغي للمجلس أن يضع الخطط مبكرا بما يضمن أنه متى حققت العملية أهدافها المنشودة، تُتبع بجهود بناء السلام في الوقت المناسب. وتشمل بعض ولايات عمليات حفظ السلام بالفعل عناصر بناء السلام. وعند انتهاء إحدى عمليات حفظ السلام، ينبغي تسليم مختلف المهام بأكبر قدر ممكن من الكفاءة إلى فريق قطري تابع للأمم المتحدة أو إلى بعثة سياسية خاصة. وطوال هذه العملية، من المهم كفالة وجود ترابط متين بين حفظ السلام وبناء السلام بحيث يتسنى تنفيذ المهام في المرحلة اللاحقة بسلاسة.

ثالثا، فيما يتعلق بتعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، تعد هذه المنظمات في وضع فريد يمكنها من معالجة المسائل الخاصة بمناطقها. ومن أجل مساعدة البلدان الخارجة من النزاع في المراحل الانتقالية ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي على أوسع نطاق تعزيز الاتصال والتنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والاستفادة التامة من دور الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، في جملة أمور، عند معالجة الشؤون الإقليمية. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي الانخراط في شراكات والتعاون مع المنظمات ذات الصلة ودول المنطقة في جهد مشترك لمساعدة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

رابعا، فيما يتعلق بإيجاد أوجه تآزر بين منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ينبغي للمجلس، ولجنة بناء السلام، والصناديق والبرامج والمؤسسات المالية الدولية ذات الصلة، في جملة أمور، الاضطلاع بالأنشطة التي صدر بها تكليف وتحقيق التكامل عن طريق تجميع قواها. وينبغي للبعثات والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة أن تعزز تعاونها من خلال المساهمة بخبرات كل منها. ويجب على الوكالات الإنمائية الدولية أن تفي بالالتزامات المتعلقة بالمعونة وأن تساعد البلدان الخارجة من النزاع في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بهدف تحقيق التنمية المستدامة في هذه البلدان والتأكد من أن شعوبها يمكن أن تستفيد من فوائد السلام حقا.

وتدعم الصين البلدان الخارجة من النزاعات فيما تبذله من جهود لإعادة الإعمار، وما برحت تسعى جاهدة من أجل مساعدة البلدان النامية في حالات ما بعد انتهاء النزاع عن طريق تقديم الدعم في مجالات الاقتصاد، والتعليم، والرعاية الصحية، والهياكل الأساسية وغيرها من المجالات. وما برح صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للسلام والتنمية يدعم بنشاط مشاريع التعاون في عدد من البلدان، في مجالات مثل مكافحة الإرهاب، وحفظ السلام، والمساعي الحميدة والوساطة، واللاجئين، والمهاجرين، والتنمية المستدامة.

وتؤمن الصين بفلسفة التعاون القائم على المنفعة المتبادلة في العلاقات الدولية، وما برحت تسعى إلى بناء شراكات شاملة وبناءة، وتعمل على تعزيز التعاون الودي بين البلدان في المجالات السياسية، والاقتصادية والأمنية والثقافية، بما يتيح للناس من جميع البلدان التمتع بالكرامة وبثمار التنمية والسلامة والأمن، بشكل جماعي.

السيد آلن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات اليوم.

إننا نعلم أن عمليات الانتقال بالغة الأهمية بالنسبة للبلدان الخارجة من الأزمات، والتي تكون في ذلك الوقت، معرضة لخطر العودة إلى النزاعات وفقدان المكاسب السياسية والإنمائية والاجتماعية والاقتصادية. ونحن بحاجة حقا إلى أن نضع عمليات الإنتقال هذه موضع الأولوية العليا، لا سيما ونحن نشهد في مجلس الأمن إنهاء للبعثات.

اسمحوا لي أن أبدأ بالقول إننا نعرف أنه لكي يدوم السلام، ينبغي ترسيخه محليا؛ ويجب أن يستند إلى الالتزام الوطني بتلبية احتياجات السكان ومعالجة مظالمهم. ولذا فإن مواءمة تنفيذ الولاية مع أهداف بناء السلام والتنمية المملوكة وطنيا في أقرب وقت ممكن أمر حيوي من أجل تعزيز البيئة المواتية للانتقال الفعال.

وأود ثانيا أن أتناول أهمية النُهج المتكاملة للأمم المتحدة. فعندما يقرر المجلس نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، فإنه يقوم بذلك من أجل تهيئة المجال للجهات الفاعلة الوطنية لاستعادة الأمن والاستقرار من خلال عملية سياسية و/أو حماية المدنيين. وعلى الرغم من أن عمليات حفظ السلام

يمكن أن تسهم في بناء السلام، فإنها لا تستطيع في حد ذاتها تحقيق التسويات السياسية وحل الأسباب الجذرية للنزاعات أو مساعدة السلطات الوطنية على تنمية قدراتها الذاتية. وعليه، فإننا بحاجة إلى نهج شامل ومشترك بين ركائز العمل في الميدان منذ البداية لمعالجة هذه المسائل، التي تضم جهات فاعلة إنسانية وإنمائية ومتعلقة ببناء السلام. وفي ذلك الصدد، نحث الأمانة العامة وقادة الأمم المتحدة في الميدان على كفالة التنفيذ الكامل لتوجيه الأمين العام المتعلق بالتخطيط والصادر في آذار/مارس.

ثالثا، اسمحوا لي أن أتكلم عن أهمية الشراكة من أجل عمليات انتقال فعَّالة. وبطبيعة الحال، فإن أهم الشركاء سيكونون دائما أصحاب المصلحة الوطنيين، ولا سيما الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الشعبية التي تعمل على بناء السلام، وينبغي لنا أن نعمِّق تلك الشراكات في الميدان. ومع ذلك، أود أيضا أن أشدد على أهمية التنسيق والتعاون مع المانحين الثنائيين ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي ذلك السياق، أرحب بالبيان الذي أدلى به اليوم السيد يرو بالديه من مصرف التنمية الأفريقي

شأني شأن الأعضاء الآخرين، أود أن أسلِّم بالدور الهام الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في عمليات الانتقال المدعومة. لقد كان شيئا طيبا جدا أن نرى وزير الخارجية تروخيو غارسيا هنا، الذي شاهده طبعا الكثيرون منا مؤخرا. خلال الفترة الانتقالية في ليبريا، أظهرت لجنة بناء السلام مدى قيمتها من حيث قدرتها التنظيمية على الدعوة إلى عقد اجتماعات ضمَّت البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والفريق القُطري لوضع خطة لدعم الحكومة الليبرية وتقسيم العمل.

كذلك سرني أيما سرور أن أسمع من فرانك بوسكيه اليوم. إن الشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي تكتسي أولوية خاصة بالنسبة للمملكة المتحدة. واستراتيجية تقييم الهشاشة والنزاع والعنف أساس هام بالنسبة للبنك الدولي لكي يركِّز جهوده في سياقات هشة، بما في ذلك عن طريق إقامة شراكات أفضل مع الأمم المتحدة لتحديد استراتيجيات لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

اسمحوا لي أن أقول كلمة موجزة، إن جاز لي ذلك، عن المرحلة الانتقالية المتوقعة في دارفور. أبدأ بالترحيب بالاتفاق السياسي الذي توصل إليه المجلس العسكري الانتقالي وإعلان قوى الحرية والتغيير أمس في السودان، وهو اتفاق يحدد خطة تفضي إلى الانتقال إلى حكومة ذات قيادة مدنية. وهذه خطوة هامة نحو تحقيق المطالب المشروعة للشعب السوداني. وستدعم المملكة المتحدة الجهود التي تبذلها جميع الأطراف للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة. وسنواصل دعم الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام، وما زلنا نأمل في أن يكون المجتمع الدولي شريكا وطنيا ومشروعا وراغبا في بناء السلام. وبالنظر إلى ضرورة تحقيق ذلك في دارفور، من الواضح أن استمرار الدعم الدولي سيصبح أمرا حتميا فور انسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ولذلك نتطلع إلى تلقي خيارات لآلية متابعة، على النحو المطلوب في القرار ٢٤٧٩ (٢٠١٩). بعد سنوات من سوء الإدارة الاقتصادية في السودان، من الواضح أن ثمة حاجة إلى اتباع نهج أكثر شمولا إزاء الحالة.

أود أن أختتم بياني باقتراح بعض الأفكار العملية للنظر في هذه المسألة عند المضي قدما فيها.

أولا، يمكن للتقارير المنتظمة للأمين العام أن تركز تركيزا أكبر على المخاطر التي تتهدد عمليات الانتقال الناجحة وأن تحدد الكيفية التي تعمل بها الأمم المتحدة على مواءمة تنفيذ الولايات مع الأولويات الوطنية لبناء السلام. ويمكن للأمين العام والأمانة العامة أيضا أن يدرجا في تلك التقارير أمثلة على الكيفية التي تعمل بها بعثات الأمم المتحدة على مواءمة تنفيذ

الولايات مع الأولويات الوطنية لبناء السلام من خلال مختلف الأُطر الاستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة. ويمكن للمجلس أن يستعرض، على مستوى العمل، استخدامه للمعايير المرجعية، من أجل تقييم ما يصلح وما لا يصلح، بغية تطوير هذه الممارسة في المستقبل. ويجدر بالأمم المتحدة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع النظر في كيفية الاستفادة على نحو أفضل من البيانات المتعلقة بالتمويل الشامل لتحسين فهمنا لما يسمى بالهاوية المالية المرتبطة بعمليات الانتقال، ويجب علينا في المجلس، أن نسأل هذه الأسئلة خلال مراحل نظرنا في الأمور عندما تبدأ البعثات في تقليص وجودها. وينبغي للجنة بناء السلام أن تأخذ في الاعتبار تقديم تقارير قصيرة إلى المجلس من صفحة واحدة عن أولويات وصعوبات بناء السلام عندما يناقش المجلس البلدان التي تركِّز عليها لجنة بناء السلام. وأخيرا، ينبغي للأمانة العامة أن تنظر في كيفية إشراك البنك الدولي في ممارسات التقييم والتخطيط الاستراتيجيين.

السيد الأحمد (الكويت): أود في البداية أن أرحب بمعالي وزير خارجية بيرو الصديقة، السيد نستور بوبوليسيو باردواليس، وأشكره على أخذه زمام المبادرة لاختيار هذا الموضوع المهم لمناقشة اليوم. كما أشكر معالي الأمين العام، أنطونيو غويتريش، وممثل مصرف التنمية الأفريقي، بالإضافة إلى ووزير خارجية كولومبيا، السيد كارلوس هولمز تروخيو، بصفته رئيس لجنة بناء السلام، ووزير الخارجية وشؤون العبادة في هايتي، بوشيه إدموند، ووزير الإصلاحات القانونية والشؤون البرلمانية في تيمور – ليشتي، السيد فيدليس لايتي ماغالهايس.

إن المذكرة المفاهيمية (S/2019/540، المرفق) وثيقة شاملة ومفيدة تشكل خارطة طريق لهذه المسألة. ويسرنا أن مناقشة اليوم تتيح فرصة لتبادل الآراء وإلقاء الضوء على العناصر التي من شأنها تطوير سبُل تعزيز السلام والأمن والاستقرار في مناطق النزاع. لقد أصبح من الجلي بعد انقضاء عدة عقود على الدور والخبرة اللذين اضطلعت بهما الأمم المتحدة، لا سيما في بعثات حفظ السلام، عدم وجود نموذج أو نهج موحد لعمليات انتقال تناسب وتلاءم جميع الدول التي تمر بحالات نزاع، إذ أن طبيعة وخصائص النزاعات تختلف من دولة إلى أخرى حتى وإن تشابه بعضها، إلا أن جوانب الاختلاف بينها لا بد من أن تؤخذ في الحسبان.

أقر مجلس الأمن بأهمية الدور الاستشاري للجنة بناء السلام، ولا سيما فيما يتعلق بتوطيد دعائم السلام، والانتعاش وإعادة التعمير، وعلى وجه التحديد في الفترة أو المرحلة الانتقالية لانسحاب عمليات حفظ السلام، والتي تعتبر فترة دقيقة وحرجة أيضا، وكذلك ما يليها عند بدء ولايات البعثات السياسية الخاصة. لا بد من التأكيد على أهمية تولي المؤسسات الوطنية وملكيتها الكاملة لدورة الصراع، وانسحاب عمليات حفظ السلام، لضمان عدم الانزلاق إلى النزاع مرة أخرى. ويمكن لعمليات الانتقال السلسة، مع وجود مؤسسات وطنية، قوية ومؤهلة، أن تؤدي دورا أساسيا في بناء دولة جديدة بعد انتهاء الصراع.

شهدت السنوات الأخيرة تعاونا متزايدا بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. وأود أن أشدد هنا على ضرورة استمرار مجلس الأمن في إتاحة الفرصة للجنة بناء السلام لتقديم إحاطة سنوية إلى مجلس الأمن عن دورها، بالإضافة إلى مشاركة رؤساء التشكيلات القُطرية في الجلسات المتصلة بدولة بعينها، فضلا عن الأخذ بتوصياتها بشأن تجديد ولايات بعثات حفظ السلام. ولا بد من الحفاظ على هذا الزخم والدفع به قدما، مع الأخذ في الحسبان أن تحقيق سلام مستدام لا بد من أن يرتكز على الملكية الوطنية والاعتراف بها، حيث أن الإصلاحات الوطنية تكتسي أهمية أكبر بتعزيز التعاون مع البلد المضيف، على وجه التحديد.

لا يزال التمويل الذي لا يمكن التنبؤ به يشكل أحد التحديات الرئيسية لبناء السلام. وعلى الرغم من أن صندوق

بناء السلام يؤدي دورا هاما، فالموارد ليست كافية للقيام بجميع المهام المطلوبة. ولذلك، يصبح تضافر الجهود أمرا حتميا لكفالة توفير التمويل الكافي من خلال المساهمات الدولية المقدمة من المؤسسات المالية الدولية، من قبيل البنك الدولي وغيره من الصناديق والمصارف الإنمائية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بالإضافة إلى وكالات الأمم المتحدة. أما على الصعيد المحلي، فيعتبر القطاع الخاص شريكا رئيسيا في البناء والتعمير والتنمية. وعند إشراكه يمكن تخطي العديد من العقبات التمويلية، وبالتالي الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن.

إن مجلس الأمن، من خلال قراراته وبياناته الرئاسية، يقر بأهمية المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين لأنها تتبوأ موقعا يؤهلها فهم الأسباب الجذرية للعديد من النزاعات وغيرها من التحديات الأمنية. وقد أقر مجلس الأمن أيضا بالدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية في بناء السلام والانتعاش وإعادة التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاعات. ونرى بأنه لا بد من تعزيز هذا الدور وتفعليه على النحو اللازم.

في الختام، إن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، والوقاية منها أمر في غاية الأهمية ويجنبنا خسائر مادية وبشرية، لا سيما إذا توفرت لدينا أدوات وقائية، بما في ذلك آليات الإنذار المبكر والمسح، إذا ما أُحسن استخدامها في أي بوادر نزاع قد يلوح في الأفق يمكن أن يقينا اندلا ع العديد من النزاعات التي باتت مستفحلة ومستعرة اليوم.

السيدة فان فليربيرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائنا الفرصة لإجراء تفكير شامل بشأن موضوع المراحل الانتقالية. وأود أيضا أن أشكر المتكلمين على بياناتهم الزاخرة بالمعلومات.

وعند الحديث عن المراحل الانتقالية، من الضروري في الواقع ذِكر أهمية الشراكات على مختلف المستويات فيما بين عمليات السلام والعديد من الجهات الفاعلة. إن الخفض التدريجي لإحدى بعثات الأمم المتحدة أو إغلاقها ونقل مهامها ومسؤولياتها عمليات تتسم بالتعقيد. وتبين لنا تجربتنا مع هايتي أنه يجب أن يسبق هذه العمليات إيفاد بعثة لإجراء تقييم. وعلاوة على ذلك، فإن وضع استراتيجية خروج تشمل معايير محددة يتيح لنا التفكير في المرحلة الانتقالية من اليوم الأول.

ويجب علينا أيضا كفالة إدماج آليات الأمم المتحدة بشكل متسق مع المناقشات الإقليمية ودون الإقليمية. ويبيّن مثال المرحلة الانتقالية للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أنه قد تحدث تباينات. الملكية الوطنية هي شرط أساسي للنجاح، لكنها تتطلب الوجود الأولي لهياكل دولة تقوم بوظائفها.

ويعتمد انتقال بعثة ما لحفظ السلام إلى المرحلة التالية على عوامل كثيرة، ولكن أهمها هو بناء القدرات. ويشمل هذا الانتقال في المقام الأول نقل المهام إلى سلطات البلد المضيف. ولكي يكون نقل المهام فعالا، يجب إشراك جميع ركائز الأمم المتحدة – السلم والأمن الدوليين، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان.

وتكتسي احتياجات الميزانية أهمية ويلزم أن تدعم المصارفُ الإنمائية البلدانَ التي تمر بمرحلة انتقالية. وأرحب بالنهج الذي يتبعه البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، اللذين يخصصان استراتيجيات محددة وموارد مُحسّنة لحالات الهشاشة والنزاع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشراكات الثنائية مع القطاع الخاص تمكّن أيضا من الاستفادة من أنواع أخرى من الخبرات. كما أن العمل المتعلق بالحوكمة، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن، ضروريٌ أيضا للحفاظ على السلام وإعادة بناء عقدٍ اجتماعي قوي، وعند الاقتضاء، وضع الأسس لاستراتيجية خروج بعثة من بعثات حفظ السلام.

وتتطلب المرحلة الانتقالية الناجحة والمستدامة معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وفي هذا الصدد، تتبع بلجيكا والاتحاد الأوروبي نهجا شاملاً ومتكاملاً إزاء عمل الأمم المتحدة في الميدان، آخذين في الاعتبار الدورة الكاملة للنزاع ومختلف الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى إصلاح القطاع الأمني، فإن تنظيم انتخابات حرة ونزيهة، ونظام العدالة الجنائية والعدالة الانتقالية، والتعليم وإدماج الفئات الأضعف تؤدي أيضا دورا رئيسيا في العملية الانتقالية. وأخيرا، ينبغي لسلطات البلد الذي يمر بمرحلة انتقالية ألا تغفل عن عوامل النزاع الأخرى، من قبيل التنافس على الموارد الطبيعية. وكثيرا ما تتجاوز هذه المسائل الحدود الوطنية ويفاقم منها تغير المناخ.

وتظل الأمم المتحدة شريكا أساسيا للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ومن شأن التنفيذ الكامل للإصلاحات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الإصلاح الإداري، أن يساعد على الاستفادة من هذه الشراكة على النحو الأمثل، ولا بد أيضا من تأمين التمويل.

وأود أن أختتم بياني بالثناء على عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وبالنسبة لبلجيكا، فإن لجنة بناء السلام هي مثالٌ على التكامل بين ركائز الأمم المتحدة والسعي إلى تحقيق التآزر الفعال. وتبين المشاريع التي تمولها الكيفية التي تسهم بها إعادة الإدماج الاقتصادي للفئات الضعيفة في تحقيق التماسك الاجتماعي وبناء السلام. ومن المهم أن يوسع الصندوق قاعدة الدعم الخاصة به. وتدعو بلجيكا الدول الأعضاء إلى زيادة مساهماتها في الصندوق وندعو إلى توثيق العلاقات بين الصندوق والمؤسسات المالية الدولية.

يتطلب نجاح المراحل الانتقالية إلى السلام الدائم اتباع نهج متسق وشامل تجاه تعزيز عمليات ملكية السلطات الوطنية.

نود أن نشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة.

السيدة نورمان شاليه (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن نجاح الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام أمرٌ بالغ الأهمية للحفاظ على الاستقرار والأمن الدائمين في جميع أنحاء العالم. وأود أن أشكر الأمين العام على قيادته بشأن مبادرات بناء السلام وعلى المنظورات القيمة التي عرضها في وقت سابق اليوم. كما أود أن أشكر الوزير تروخيو غارسيا، وفرانك بوسكيه، وبيرو بالديه، على إسهاماتهم الهامة في هذه المناقشة المهمة اليوم. ونرحب أيضا بالوزيرين من هايتي وتيمور – ليشتي.

إن لدى الأمم المتحدة ١٤ بعثة حفظ سلام عاملة و ١١ بعثة من البعثات السياسية الخاصة العاملة. والهدف لكل بعثة من هذه البعثات هو التخفيض التدريجي وإنهاء مهمتها، كما فعلنا مؤخرا في كوت ديفوار وفي ليبريا، وقبلهما في تيمور – ليشتي. وقد أثبتت لنا التجربة أن إدارة العملية الانتقالية على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية يمكن أن يشكل تحديا كبيرا.

وأود أن أناقش ثلاث نقاط اليوم: العناصر الرئيسية لنجاح العمليات الانتقالية المملوكة وطنيا وأهمية دور المرأة في هذه العمليات الانتقالية وحالة هايتي.

من المرجح جدا أن تسفر مرحلة الانتقال التي يملكها البلد المضيف، بدعم كامل من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة ذاتها وفي شراكة معهم، عن تحقيق السلام والأمن الدائمين. كما أن التخطيط والاتصالات، إلى جانب المعايير الواضحة والقابلة للتحقيق، هما أيضا عنصران رئيسيان في العملية. ويتطلب نجاح المراحل الانتقالية قدرا كبيرا من التخطيط المسبق والتواصل فيما بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة المضيفة ومجلس الأمن والجهات الفاعلة الإقليمية والأمانة العامة والمجتمع المدني. ولهذا السبب، تتمسك الولايات المتحدة بوجوب أن يكون لكل بعثة استراتيجية واضحة للخروج، بوصف ذلك أحد مبادئها في مجال حفظ السلام. إن

المشاركة المستمرة بشأن استراتيجية الخروج خلال دورة حياة بعثة ما يكفل النظر في التخطيط للمرحلة الانتقالية ومناقشتها والتفاوض بشأنها في أقرب وقت ممكن.

وتمثل النقاط المرجعية خلال المراحل الانتقالية مقياسا حاسما للتأكد من أن جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك البلد المضيف، تفي بالالتزامات التي ستساعد على ضمان تحقيق السلام والأمن الدائمين. وتوفر النقاطُ المرجعية المتميزة والقابلة للتحقيق الشفافيةَ والمساءلةَ اللازمتين لكفالة أن الدولة المضيفة قادرة تماما على الوقوف على قدميها دون دعم من الأمم المتحدة.

ويجب على المرأة أن تؤدي دوراً مجديا أكبر في المراحل الانتقالية، من حفظ السلام إلى بناء السلام. ويمثل دعم الخبيرات في شؤون السلام والأمن نقطةَ انطلاقٍ جيدة. وفي ٢٠١٨، بذلت إدارة عمليات حفظ السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة جهودا رائدة لإدراج المنظور الجنساني في العمل المتعلق بتحليل النزاعات الجاري في البعثات كي تستنير المراحل الانتقالية وعمليات الخفض التدريجي في ليبريا وهايتي ودارفور، مما ساعد الدول المضيفة والأمم المتحدة على التوصل إلى فهم أفضل لاحتياجات المرأة مع تحول البعثات من حفظ السلام إلى بناء السلام. وينبغي للنقاط المرجعية في المراحل الانتقالية وعمليات الخروج التي تضطلع بها الأمم المتحدة أن تكفل إدراج تدابير قائمة بذاتها بشأن المرأة والسلام والأمن والمساواة بين الجنسين، تماشيا مع ولايات البعثات. وستواصل الولايات المتحدة الدعوة إلى التكليف بولايات تعطي الأولوية للتقييمات الاستراتيجية التي تشمل تقديرات الخبراء لاحتياجات المرأة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر،سيحل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي محل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. إن انتهاء وجود الأمم المتحدة لحفظ السلام في هايتي، بعد أكثر من ١٥ عاما، والانتقال إلى بعثة سياسية خاصة يمثل معلما مهماً بالنسبة للبلد. وبمجرد اكتماله، نأمل في التمكن من الإشارة إلى هايتي باعتبارها مثالا على مرحلة انتقالية مملوكة وطنيا تكللت بالنجاح.

وكما قال مجلس الأمن مرارا وتكرارا، فإن المسؤولية الرئيسية لحكومة هايتي هي معالجة المسببات الكامنة وراء عدم الاستقرار في البلد. ويتوقف نجاح العملية الانتقالية، إلى حد كبير، على التقدم المحرز من جانب الحكومة الهايتية بشأن مجموعة من المسائل، بما في ذلك إجراء انتخابات حرة ونزيهة، واستمرار إضفاء الطابع الاحترافي على الشرطة الوطنية الهايتية، وخفض عنف العصابات والمجتمعات المحلية، وحماية حقوق الإنسان وإصلاح قطاع العدالة.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة تجاه مستقبل هايتي، ومن الضروري أن تغتنم حكومة هايتي الفرصة التي يمثلها وجود مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

بالإضافة إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة في هايتي، بمن في ذلك المشاركة الكاملة والفعالة للنساء، يجب على حكومة هايتي مواصلة العمل عن كثب مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين. وبذلك يمكن لهايتي أن تضع الأساس لمستقبل مزدهر وناجح.

إن العمليات الانتقالية هي، بطبيعتها، فترة تقلبات وعدم استقرار. لكن من خلال التخطيط الدقيق والتواصل والمعايير الواضحة والمشاركة الفعالة للمرأة، يمكننا النهوض بقضية السلام والأمن والاستقرار.

السيد سينغر ويسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء أود أن أرحب بوزير الخارجية بوبوليسيو باردواليس ووزير الخارجية إدموند والوزير لايتي ماغالهايس في مجلس الأمن.

إننا نهنئ جمهورية بيرو بحرارة على عقد جلسة اليوم وعلى توليها رئاسة المجلس للمرة الثانية. ونرحب أيضًا بالمعلومات

الدقيقة والمفصلة التي عرضها مقدمو الإحاطات، والتي أوضحت لنا المسألة المعروضة علينا اليوم. وننتهز هذه الفرصة أيضا للاعتراف بالإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لبناء السلام والعمل الجاد الذي يضطلع به المدنيون والعسكريون وأفراد الشرطة في بلدان التي تمر بحالة نزاع.

إن انتقال بعثة حفظ سلام إلى نوع آخر من البعثات يعني بالضرورة إجراء تخفيض منتظم في الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين. ولكي لا تؤدي هذه التخفيضات إلى إعاقة التقدم المحرز يتعين اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة بناءً على تحليل محكم للأسباب الجذرية للمشكلة والفرص والقيود التي تجعل الدولة غير قادرة على تحمل المسؤوليات التي تحملتها في السابق البعثة التي انتهت ولايتها.

وإذا كان بلد ما يفتقر إلى بعض الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية بالإضافة إلى افتقاره إلى القدرة المؤسسية، فإن انسحاب البعثة سيؤدي إلى حالة تنطوي على درجة عالية من المخاطرة، وفي أسوأ الأحوال، إلى تكرار الحالة المأساوية السابقة. وأكرر: إذا كان بلد ما يفتقر إلى بعض الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية بالإضافة إلى القدرة المؤسسية، فإن انسحاب البعثة سيؤدي إلى حالة تنطوي على درجة عالية من المخاطرة، وفي أسوأ الأحوال، إلى تكرار الحالة المأساوية السابقة.

يحتاج تسليم بعثة سياسية إلى إيلاء الاهتمام الواجب لمختلف الخيارات للتعامل مع التحديات الرئيسية مثل الأمن والحوكمة وذلك لضمان عملية انتقالية فعالة. ويجب أن تكون المواعيد النهائية للعمليات الانتقالية نتيجة تقييمات سياسية وتشغيلية دقيقة مع إيلاء اهتمام خاص لعوامل التوازن مثل المطالب السياسية والضغوط المالية والحفاظ على السلام.

كما يتعين مشاركة البعثة السياسية بشكل مباشر في تهيئة قدرات الدولة اللازمة لتنسيق مبادرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونعتقد أن هذه الأخيرة ضرورية إذا كنا نرغب في تحسين مستويات المعيشة في المناطق الأضعف. إنها خطوة حاسمة في اتجاه معالجة أصل المشاكل الاجتماعية الناتجة عن العنف وعدم الاستقرار.

وتشمل الإجراءات المطلوبة خلال المراحل الانتقالية التكيف مع احتياجات البلدان المضيفة وإدماج الفئات الضعيفة مثل النساء والشباب التي تعتبر مهمة كعناصر للتغيير وفي الحفاظ على السلام. علاوة على ذلك، يجب علينا تعزيز الإجراءات المشتركة المرتبطة بمنظومة الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك من المهم التأكيد على الحاجة إلى موارد مالية كافية للبرامج التي تدعم تحقيق السلام والتنمية وألا ننسى أن نسمح بالمرونة المناسبة في فترات معينة من عدم الاستقرار السياسي.

وفيما يخص الاستدامة الاقتصادية، تقوم مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتنفيذ مهام أساسية من خلال مبادراتها. وتضمن هذه الكيانات أن لدى الدول المضيفة القدرة والموارد اللازمة للحفاظ على السلام من خلال برامج المساعدة التقنية ومشاريع الإصلاح القضائي وسياسات التماسك الاجتماعي.

وتشكل الصناديق الاستئمانية أداة مفيدة لتوجيه التبرعات إلى المشاريع الطارئة ولتوفير الدعم الضروري للميزانية في مرحلة ما بعد النزاع.

ويجب علينا أيضا تعزيز التحالفات الاستراتيجية المشتركة بين الأمم المتحدة والمانحين الثنائيين والدوليين والمؤسسات المالية متعددة الأطراف والقطاع الخاص.

بالإضافة إلى ذلك فإن أحد الجوانب الأساسية بالنسبة لوفدنا هو الضعف الذي يسببه كل من تغير المناخ والكوارث الطبيعية التي تعاني منها العديد من مناطق النزاع. وتتسم بعض البلدان بنظم إيكولوجية هشة تؤدي إلى ظروف محفوفة بالمخاطر وتتسبب في تشريد السكان وتهديد السلام والاستقرار والأمن.

وهذه بعض التحديات الكثيرة التي يجب مراعاتها عند تصميم استراتيجيات الخروج وبالتالي تجنب تصعيد النزاع وتكراره. إننا ندرك العمل الممتاز الذي تقوم به لجنة بناء السلام وندعو إلى زيادة تعاونها مع مجلس الأمن.

ويتجلى شاغلنا الرئيسي في إيلاء الاهتمام الواجب للبلدان الخارجة من النزاعات. ويجب استخدام سلطة عقد مجلس الأمن للاجتماعات، لكي يتسنى للأطراف الفاعلة الرئيسية والتحالفات الاستراتيجية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تحقيق نتائج إيجابية. وعلى سبيل المثال، يوفر الاتحاد الأفريقي سياقًا يضمن الاتساق بين المبادرات المتخذة على المستوى الوطني ويسمح بتبادل المعلومات بانتظام.

إن تحقيق المصالحة هو هدف رئيسي من أهداف بناء السلام الدائم. وهي تسهم بلا شك في منع الانتكاسات والعودة إلى العنف لأنها تتيح إقامة علاقات شخصية وجماعية في المجتمع وبين الدولة ومواطنيها. ونحن ندرك أن الظروف ليست هي نفسها دائمًا، لذلك يجب أن يأخذ كل مجتمع بعين الاعتبار حالته الخاصة عند تحليل طبيعة النزاع وسمات فترته الانتقالية.

في الختام، يجب علينا لحل النزاعات الهيكلية الحالية أن نتحرك صوب تحقيق الانتعاش وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار في البلدان التي تمر بحالات نزاع، ويشكل ذلك السبيل الوحيد بالنسبة لها لوضع أسس التنمية المستدامة، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

علاوة على ذلك يجب ضمان مشاركة المواطنين في العمليات السياسية والاقتصادية لتعزيز المساواة ومنع العنف على جميع المستويات. وأخيرا فإننا ندعو إلى مضاعفة الجهود لإيجاد حلول سياسية ومالية تسمح للحكومات ببناء مؤسسات وطنية قوية وهي ضمانة فعالة للسلام الدائم.

السيد إيلي إيلا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن شكرنا لرئاسة بيرو على عقد هذه الجلسة الهامة. كما أرحب ترحيبا حارا بالوزراء الذين شرفونا بحضورهم اليوم في مجلس الأمن وممثلي المؤسسات ذات الصلة بما في ذلك البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي ولجنة بناء السلام.

يجب إعادة تصميم الجهود العالمية لحفظ السلام للتعامل بفعالية مع نزاعات اليوم وأسبابها الجذرية. إن تعقيد النزاعات القائمة ومدتها وكذلك ارتباطها بالتطرف المصحوب بالعنف والإرهاب والجريمة المنظمة يجعل من الضروري الاستثمار في إعادة تنظيم هيكل الأمم المتحدة لدعم الجهود التي تبذلها البلدان لتعزيز السلام في العالم.

وتشيد جمهورية غينيا الاستوائية في ذلك الصدد بالجهود التي يبذلها الأمين العام غوتيريش لكفالة الاتساق السياسي والتشغيلي، وبخططه الرامية إلى تحسين قيادة الأمم المتحدة وخضوعها للمساءلة وقدراتها لدعم هذه الخطة الهامة.

ونتفق على وجه الخصوص على أن الاستثمار في التنمية الشاملة والمستدامة على الصعيد العالمي هي أفضل أداة لمنع النزاعات العنيفة. ولذلك فإننا نشجع جهود الأمين العام الرامية إلى ضمان إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ونشيد بالعمل الذي تضطلع به لجنة بناء السلام وبدورها الفريد في دعم هذه العمليات في جميع أنحاء العالم – ولا سيما لمبادرة التضامن الأفريقي، والإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، ومذكرة التفاهم بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب دعم بناء السلام – التي تعمل بنشاط على تعزيز المساواة بين الجنسين وتحترم مبدأ السيادة الوطنية احتراما كاملا.

لقد دفعت عواقب النزاعات بعض البلدان في السنوات الأخيرة إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والفقر وانتهاك حقوق الإنسان وإلحاق الأضرار بالهياكل الأساسية وضعف المؤسسات. فتوجب على البلدان الخارجة من النزاعات والحروب

أن تواجه تحديات متعددة في مجالات الاقتصاد والهياكل الأساسية وإعادة الإعمار والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل والتعليم والصحة العامة والضمان الاجتماعي. وينبغي لجهود المجتمع الدولي في هذه الحالات أن تركز على تقديم مساعدة حقيقية إلى البلدان المعنية بهدف تحقيق انتعاش اقتصادي يعطي الأولوية للتصنيع وتحديث الزراعة وتنمية الموارد البشرية، حيث ينبغي إيلاء أهمية خاصة كذلك لتعزيز البرامج التعليمية.

ومن المهم جدا مساعدة البلدان في مراحل ما بعد النزاع على وضع استراتيجيات شاملة من أجل التعمير والتنمية المستدامة، ووفقا للظروف السائدة في كل حالة. فلا يوجد نموذج وحيد لبناء السلام، كما أشار العديد من زملائي في المجلس. ويجب على المجتمع الدولي أن يحترم، في تقديمه المساعدة، خصوصيات كل بلد وأن يأخذ آراءه في الاعتبار، إذ إن تلك البلدان هي المعنية في المقام الأول بالاستقرار والإعمار الخاص بها. ولذلك فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الخارجة من نزاعات.

وتستأهل التجارب الإيجابية لكوت ديفوار وليبريا وسيراليون، على سبيل المثال لا الحصر، تقديرنا، إذ توفر أمثلة ملموسة للدروس المستفادة والممارسات الرشيدة. وثمة بلدان في مناطق أخرى من القارة الأفريقية بصدد الشروع في عمليات مماثلة، ونرجو لها كل النجاح. وندعو الجهات الفاعلة في مختلف النزاعات إلى إعطاء مصالح أممها الأولوية وبذل قصارى جهودها من أجل تحقيق الاستقرار والسلام في بلدانها.

ونكرر التأكيد في هذا السياق على أن بعثات الأمم المتحدة المنتشرة في جميع أنحاء العالم ليست غاية في حد ذاتها، بل أداة في متناولنا لدعم ومصاحبة عمليات السلام في البلدان المتضررة من النزاعات. ومن ثم فإن الهدف النهائي من التدخل يجب أن يكون بناء السلام. وعندما يحين وقت الانسحاب، يجب أن يتم ذلك بالتعاون الوثيق مع الحكومة المحلية، من خلال عملية منظمة وواضحة المعالم لتسليم المسؤوليات والمهام للهيئات والقوات المحلية.

وفي الختام، نرى أن عمل لجنة بناء السلام يتيح رؤية كلية وشاملة للتحديات الناجمة عن الحروب والنزاعات. فلا شك في أن لجنة بناء السلام، بصفتها منسقة لجميع الجهود المتعددة الأطراف، ستعزز التعاون بين الأطراف، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها والدول الأعضاء والسلطات الوطنية وبعثات الأمم المتحدة والأفرقة القطرية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني والجماعات النسائية ومنظمات الشباب – وعند الاقتضاء – القطاع الخاص والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

فهذا التنسيق ذو أهمية حيوية إذا أردنا التصدي لهذه الحالات على نحو واسع وشامل يتناول مسائل التعاون من أجل التنمية. وترى غينيا الاستوائية في هذا الصدد أن الاتصال والتفاعل الوثيقين بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن يشكلان أولوية. وتحقيقاً لتلك الغاية، نشدد على فائدة الاجتماعات التحاورية، مثل جلسة اليوم، وعلى ضرورة إجراء اتصالات أكثر تواتراً بين الهيئتين.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفنا، السيد الرئيس، أن تترأس هذه الجلسة. وكذلك أرحب بوزير خارجية كولومبيا، السيد كارلوس هولمس تروخييو غارسيا؛ ووزير الخارجية والشؤون الدينية في هايتي، بوشيه إدموند؛ ووزير الإصلاحات القانونية والشؤون البرلمانية في جارتنا الشقيقة تيمور – ليشتي، السيد فيدليس لايتي ماغالهايس.

ونشكر مقدمي الإحاطات – الأمين العام وزميلينا من البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي – والرئاسة البيروفية على عقد هذه الجلسة الهامة.

إن حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة من أنجع الأدوات المتاحة للأمم المتحدة من أجل تعزيز السلام والاستقرار،

ولكنها ليست عصا سحرية. فهناك حدود لما يمكنها تحقيقه. والعديد من النزاعات اليوم مستعصية. وكثيرا ما تغادر هذه البعثات بينما تبقى التحديات التي تعترض الحفاظ على السلام – مع إمكانية تسبب بعضها في انتكاس. ولا بد من تحسين إدارة الانتقال من أجل إرساء الأسس لسلام دائم. وتأتي مناقشة اليوم في الوقت المناسب إذ نمضي قدما في عمليتي الانتقال في دارفور وهايتي. وأود أن أشدد على أربع نقاط هامة للنجاح في عمليات الانتقال.

أولا، يجب علينا أن نغير الطريقة ننظر بها إلى الانتقال. فيجب ألا تعتبر عمليات الانتقال غايات في حد ذاتها، بل عمليات طويلة الأمد تبدأ قبل إنهاء البعثة وتمتد لفترة طويلة بعد ذلك. ولا يمكن لأي هيئة تابعة للأمم المتحدة أن تحافظ بمفردها على السلام طوال مرحلة الانتقال. فنحن بحاجة إلى تخطيط مبكر ومتكامل بالاستفادة من مواطن القوة لدى مختلف كيانات الأمم المتحدة ووضع تقسيم واضح للعمل، بما في ذلك بين البعثة والفريق القطري للأمم المتحدة. كما أن الشراكة مع الجهات الفاعلة من خارج الأمم المتحدة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، أساسية أيضا.

ثانيا، يجب أن نسلم بأولوية الملكية والقيادة الوطنيتين. ويجب أن يكون بناء السلام نابعا من الداخل. فلا توجد صيغة واحدة تناسب الجميع. والانتقال الناجح يتطلب تعزيز القدرات المحلية والوطنية للاستفادة من مكاسب البعثة. والمشاركة الشاملة للجهات الفاعلة الوطنية المعنية في بناء السلام أمر أساسي. ويمكن للدعم الدولي أن يقوم بدور حفاز، ولكن يجب أن يقدم بما يتماشى مع استراتيجيات البلد واحتياجاته لبناء السلام، في إطار الاحترام الكامل لسيادته.

ثالثا، نحن بحاجة إلى تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به، ولا سيما بعد انسحاب البعثة. وثمة حاجة إلى المزيد من الاستثمار في المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة ببناء السلام. وينبغي للجنة بناء السلام أن تواصل استكشاف الخيارات المتعلقة بالتمويل الابتكاري لبناء السلام، بما في ذلك فتح الخزائن من موارد التمويل المحلي. وتظل نتائج فرقة العمل السياساتية الأولى للجنة بناء السلام بشأن شراكة القطاع الخاص، التي يسرتها إندونيسيا، صالحة ومفيدة.

ويسرنا أن تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام (S/2019/448) قد اعترف بالشكل المناسب بالإسهام القيم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في بناء السلام والحفاظ على السلام. فالتعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكّن من مشاركة المانحين التقليديين والمؤسسات المالية الدولية من خلال الترتيبات الثلاثية. ويجب على القيادة العليا للأمم المتحدة أن تواصل استكشاف إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويمكن أن يبدأ مكتب دعم بناء السلام ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مشاريع مشتركة لدعم البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وكذلك ينبغي للتنمية والنمو الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة والقضاء على الفقر أن تكون محور تركيزنا من أجل الحفاظ على السلام الدائم.

رابعا، ينبغي لنا تعزيز الدور الاستشاري للجنة بناء السلام لدعم عمل المجلس في العمليات الانتقالية. فقد ظلت لجنة بناء السلام تقدم ملاحظات للمجلس قبل تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويمكن تكرار هذه الممارسات في بعثات أخرى. وستكفل المشورة المحددة السياق والمصممة بالشكل الملائم من لجنة بناء السلام أن تؤخذ الأولويات الوطنية بعين الاعتبار في صياغة ولاية المجلس.

ونرى الفائدة من تحسين تقرير الأمين العام الخاص بكل بعثة في اشتماله على توصيات لتقليل المخاطر المتصلة بمغادرة البعثة والإنجازات الرئيسية التي يجب تحقيقها لضمان انتقال يتسم بالمسؤولية. وينبغي للجنة بناء السلام أن تستفيد إلى أقصى حد

ممكن من دورها التنظيمي في تيسير تحقيق التآزر والاتساق في عمليات بناء السلام طوال المراحل الانتقالية، من خلال التعاون النشط مع جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والجهات الفاعلة المنفذة في الميدان.

وختاما، فإن مؤشر نجاح بعثة بناء السلام أو البعثة السياسية الخاصة، في رأينا المتواضع، هو عندما تكون قد غادرت الميدان ويمكن للبلد أن ينمو سلميا من دون عملية لحفظ السلام داخل حدوده.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): تثني كوت ديفوار على بيرو لتنظيم هذه الإحاطة لمجلس الأمن برئاسة وزير الخارجية معالي السيد نستور بوبوليسيو باردواليس ونهنئه على توجيهه المثالي لعملنا.

ونرحب أيضا بمشاركة الأمين العام أنطونيو غوتيريش ونهنئه على حسن إحاطته وتوصياته الهامة.

وأرحب بوزير خارجية كولومبيا وأنوه بإسهاماته بصفته رئيس لجنة بناء السلام. وأرحب أيضا بوزير الخارجية والشؤون الدينية في هايتي ووزير الإصلاحات القانونية والشؤون البرلمانية في تيمور – ليشتي.

وأخيرا يرحب وفد بلدي بالإحاطتين الزاخرتين بالمعلومات اللتين قدمهما السيد فرانك بوسكيه كبير مديري المجموعة المعنية بحالات الهشاشة والنزاع والعنف التابعة للبنك الدولي، والسيد بيرو بالديه، مدير مكتب تنسيق عمليات الانتقال في الدول التابع لمصرف التنمية الأفريقي.

وتعدُّ مسألة تعزيز الشراكات لأجل الملكية الوطنية للعمليات الانتقالية جزءا من التاريخ الحديث لبلدي. وهي خبرة يمكنه تقاسمها خلال مدة عضويته في مجلس الأمن. وبعد بقائها ١٣ عاما في الميدان يرى الكثير من المراقبين أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تعتبر قصة نجاح اختتمت في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وقد حُفِزت المرحلة الانتقالية في كوت ديفوار بملكية وطنية قوية لعملية التعافي من الأزمة وبناء السلام برمتها، وتتسم بالتعاون الوثيق بين الحكومة الإيفوارية ومنظومة الأمم المتحدة فضل عن تعزيزها بواسطة الشراكات الاستراتيجية بتنسيق مع الجهات الإقليمية الفاعلة والشركاء الإنمائيين المؤسسيين.

ومكّنت هذه العوامل الحكومة الإيفوارية من الامساك بزمام المجالات الانتقالية ذات الأولوية التي حددها مجلس الأمن والأمانة العامة، بما في ذلك المصالحة الوطنية والتلاحم الاجتماعي وإنشاء المؤسسات الأمنية والدفاعية اللازمة لتحقيق السلام والاستقرار في البلد وتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

وتشدد كوت ديفوار استنادا إلى خبرتها على ضرورة تحديد أهداف واضحة ذات أولوية في المجالات التي تعتبر أساسية لنجاح الخطة الانتقالية مع مراعاة أوجه الضعف التي قد تؤدي إلى تجدد الأزمة. ويجب أن تحدد تلك الأهداف بناء على طلب حكومة البلد المضيف جنبا إلى جنب مع جميع الجهات الوطنية الأخرى ذات الصلة وبالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة في الميدان. والهدف من ذلك هو وضع رؤية سياسية مشتركة وواضحة للانتقال بطريقة يتم تقييم تنفيذها بشكل منتظم مع إجراء التعديلات اللازمة لولاية بعثة الأمم المتحدة. وتعدُّ الملكية الوطنية للعملية أيضا أفضل طريقة لضمان إشراك أشد فئات السكان ضعفا في الخطط الانتقالية. وتؤدي إلى رؤية مشتركة لأولويات الجهات الفاعلة الوطنية والشركاء الإنمائيين.

ويرى وفد بلدي أيضا أن الانتقال الناجح يعتمد على جودة الاتصال المعني بأهداف عمل الأمم المتحدة ودوافعه. وهو أمر لا غنى عنه لتهيئة مناخ من الثقة بين الأمم المتحدة والحكومة المضيفة والجهات المحلية الفاعلة. وأود في ذلك الصدد أن أشدد على الدور الذي أدته محطة إذاعة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، التي ساعدت على تعزيز السلام والتلاحم

الاجتماعي أثناء العملية الانتقالية. وحلت محلها اليوم إذاعة السلام.

ويشدد وفد بلدي أيضا على الإسهام الكبير للجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية فضلا عن المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة، مثل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الذي أسهمت بعثات وساطته ومساعيه الحميدة في تعزيز الخطط الانتقالية. وتؤدي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أيضا دورا بالغ الأهمية كما يبين ذلك دعم الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للمبادرات المتخذة في إطار تنفيذ الخطة الانتقالية.

وقد حظيت خطط التنمية الوطنية التي تنفذها الحكومة في كوت ديفوار بدعم الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف وكذلك المؤسسات المالية الدولية. ويسّر كل ذلك تحقيق الانتعاش الاقتصادي ومكافحة الفقر وتحسين فرص الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية. وفي ذلك الصدد، يشيد وفد بلدي بالتعاون المثمر بين لجنة بناء السلام وحكومة كوت ديفوار، الأمر الذي مكّن من تعبئة الموارد اللازمة لتمويل المشاريع ذات الأولوية لبناء السلام.

ويعتمد نجاح أي من الخطط الانتقالية على عدة عوامل تستند إلى رغبة حقيقية في الخروج من الأزمة، والملكية الوطنية القوية للعملية الانتقالية. ويجب دعم تلك الملكية أيضا بواسطة شبكة من الشراكات الاستراتيجية مع منظومة الأمم المتحدة بأسرها والأطراف الإقليمية الفاعلة والشركاء الإنمائيين الثنائيين والمؤسسيين. وإذ يتجه الاهتمام إلى بلدان أخرى تمر بمراحل انتقالية، تأمل كوت ديفوار أن تستفيد الخطط الانتقالية لتلك البلدان من استراتيجيات ملكية وطنية مماثلة وأن تحظى بالدعم نفسه الذي تلقّاه بلدي.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة لوزير الخارجية والشؤون الدينية في هايتي.

السيد إدموند (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): بداية، أود أن أشكر رئاسة بيرو لمجلس الأمن على دعوتي للمشاركة في هذه الجلسة الهامة المعقودة تحت عنوان ”بناء السلام والحفاظ عليه“.

وأرحب بموضوع هذه الجلسة الهام والمذكرة المفاهيمية الممتازة (S/2019/540، المرفق) لتوجيه مناقشاتنا. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأرحب بالأمين العام وأشكره على الجهود الممتازة التي يبذلها من أجل تحقيق السلام.

ومن الضروري أن نواصل التفكير المستمر في المتطلبات الرئيسية للسلام المستدام مع مراعاة الوضع الخاص لكل من البلدان. ويجب أن تركز مناقشاتنا على الركائز الثلاث المتعاضدة لعمل المنظمة والنظر في المشاكل الحقيقية للبلدان والاحتياجات الأساسية للسكان، فضلا عن الأولويات المحددة من قبل السلطات الوطنية.

وبالتالي فإن هناك حاجة لبذل الجهود لضمان الاتساق وتعزيز الشراكات وبناء شراكات جديدة، فضلا عن التنسيق على جميع المستويات لاستعادة الثقة وتوفير القدر الأكبر من الفرص الإنمائية الطويلة الأجل. وستمكننا تلك التبادلات البناءة من تقاسم أفضل الممارسات وتحديد التدابير اللازمة لتحسين نوعية حياة السكان المتضررين ومواصلة تعزيز السلام المستدام. وأشدد على أن السلام الدائم يقترن بالتنمية الطويلة الأجل وأن الحلول الجزئية ستظل ضعيفة دائما.

وأثني على الجهود التي تبذلها المنظمة، ولا سيما الأمين العام، لتعزيز بناء السلام والحفاظ عليه. وأود أن أشدد على أنه يجب فهم الوضع في جمهورية هايتي جيدا. ومن الطبيعي أن يتفق معي أعضاء المجلس على أن بلدي لم يخرج بعد من حالات النزاع المسلح. وانتقلنا بعد نشر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في عام ٢٠٠٤ إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي التي ستتم الاستعاضة عنها في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر بمكتب الأمم المتحدة المتكامل

في هايتي وفقا للقرار ٢٤٧٦ (٢٠١٩) الذي اتخذه المجلس في ٢٥ حزيران/يونيه. وأرحب مرة أخرى باتخاذ القرار خارج نطاق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وذلك تطور إيجابي واعتراف بالجهود التي بذلتها السلطات الهايتية بدعم من بعثات الأمم المتحدة.

وأُحرز تقدم لا يمكن إنكاره في هايتي منذ عام ٢٠٠٤ في سياق بالغ الصعوبة لتحقيق الأمن والاستقرار، وخاصة ما يتعلق بتعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية. وينطبق الشيء نفسه على مجالات الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان وسيادة القانون. بيد أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وننوه في ذلك الصدد بالمهام الرئيسية المسندة إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفقا للفقرة ١ من القرار المذكور أعلاه.

ولا يفوتني أن أشدد على أنه لن يتسنى بناء السلام المستدام في ظل ظروف الفقر والجوع والتفاوت الاجتماعي والإقصاء. وبالتالي يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار الأهمية المتزايدة لآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية على البلد واستقراره. وقد حظيت هذه الفكرة بتأييد كبير من قبل الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في أعقاب بعثته الأخيرة إلى البلد. وشدد الفريق على ضرورة تحسين فهم جميع المسائل المتصلة بالجريمة وانعدام الأمن وعدم الاستقرار والسلام في هايتي. ويجب على وجود الأمم المتحدة المتكامل أن يسعى – في التحليل النهائي – إلى دعم الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية ومبادرات المجتمع المدني الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الثقة والأمن والاستقرار. وهي بلا شك عقبات حقيقية أمام التنمية في الأجل الطويل.

وقد أحطتُ علما على النحو الواجب بتعليقات أعضاء المجلس الحصيفة بشأن دعم عملية الانتقال من بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. وأؤكد لأعضاء المجلس أن رئيس الجمهورية فخامة السيد جوفينيل موييز وحكومة الجمهورية على علم تام بمسؤوليتهما عن تحسين الأحوال المعيشية للشعب الهايتي وأنهما لن يدخرا جهدا لتحقيق تلك الغاية.

وسيواصل الوفد الهايتي الدعوة إلى إنشاء بعثات للأمم المتحدة قادرة على الاستجابة لحالات الطوارئ الرئيسية التي تواجهها البلدان المعنية. وبالنسبة لبلدي، سأكتفي بذكر الأمن والغذاء والبيئية والطوارئ الإنسانية بما فيها الكوليرا.

وأود أيضا التشديد على مسألتين أعتقد أنهما تستحقان مزيدا من الاهتمام. أولا، أهمية التمويل غير المشروط والمستمر للجهود الإنمائية الطويلة الأجل. وثانيا، الحاجة إلى الحوار المتواصل – مع إيلاء الاحترام الواجب للمهام والصلاحيات المنوطة بكل منها – والتشاور بين مجلس الأمن والأجهزة الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بما فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لضمان تكامل وتوازن وجود الأمم المتحدة في بلد مثل هايتي بالتآزر مع الركائز الثلاث لأعمال المنظمة.

وختاما، أود أن أقول إن الرغبة في تعزيز السلام الدائم تستلزم بالضرورة الرغبة في تحسين الظروف المعيشية لجميع السكان المعنيين مع الأخذ في الاعتبار بشعار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: ”عدم ترك أحد خلف الركب“.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة لوزير الإصلاحات القانونية والشؤون البرلمانية في تيمور – ليشتي.

السيد لايتي ماغالهايس (تيمور – ليشتي) (*تكلم بالإنكليزية*): أحيي بحرارة مجلس الأمن باسم حكومة بلدي وجميع مواطنيه. وأعرب أيضا عن خالص امتناني لبيرو، رئيسة مجلس الأمن، على الدعوة الموجهة لي لمخاطبة هذه الهيئة التي يرتبط بها تاريخ بلدي ارتباطا وثيقا ومستمرا.

وبالنسبة لتيمور – ليشتي فقد أتت هذه المناقشة في الوقت المناسب ونحن نحتفل بالذكرى السنوية للمشاورة الشعبية التي

تديرها الأمم المتحدة وفقا للتكليف الصادر عن المجلس من خلال البعثات السياسية الخاصة وبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية التي مكنتنا من ممارسة حق تقرير المصير. وعقب التصويت على استقلال بلدنا أذن المجلس بإنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وأعقبت الإدارة الانتقالية عدة بعثات أخرى ناجحة على مدى ١٠ سنوات انتهت في عام ٢٠١٢ بإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. وبالتالي، يشرفني أن أتحدث من منظور البلد المضيف وأتشاطر مع أعضاء المجلس بعض الأفكار بشأن أهمية الشراكات وعمليات الانتقال المملوكة وطنيا في نجاح جهود بناء السلام والحفاظ عليه.

واستنادا إلى شراكة بلدي مع الأمم المتحدة سأبدأ بالإشارة أولا إلى أهمية القيادة والملكية الوطنيتين. فليس ممكنا ملكية العمليات الانتقالية وإشراك السكان بصورة ناجحة فيها بدون المشاركة الكاملة للقادة الوطنيين. ويكتسي إجراء مشاورات موسّعة وفعالة مع الحكومات الوطنية والزعماء المحليين في جميع مراحل عمر البعثة مع تعزيزها أكثر عند تخفيض البعثة أهمية قصوى لضمان الملكية. ويجب إعطاء الحكومات الوطنية المجال اللازم لتحديد عمر البعثة واستراتيجية خروج لانسحابها. وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ شدد رئيس وزراء بلدنا السابق السيد زانانا غوسماو على طبيعة تلك الصلة خلال المرحلة الانتقالية على النحو التالي:

> ”وتتولى حكومة تيمور – ليشتي، بالتشاور مع البعثة والجهات الأخرى المعنية، مسؤولية البت في الطابع الذي ستتخذه الأمم المتحدة بعد انسحاب البعثة والأنشطة التي ستضطلع بها والدور الذي ستؤديه عندئذ.“ S/2012/736، المرفق، صفحة ٢)

وفيما يخص بلدنا فقد أنشئت لجنة رفيعة المستوى بمشاركة ممثلين لدولة تيمور – ليشتي وبعثة الأمم المتحدة لصياغة الخطة الانتقالية المشتركة لرصد الصيغة النهائية لأنشطة البعثة، بما في ذلك عملية التسليم. وكان استمرار الاستقرار وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وتشكيل حكومة وطنية استنادا إلى تلك الانتخابات وضمان توفير الحيز الديمقراطي للمعارضة، فضلا عن التقدم المحرز في المجالات الأخرى التي حددتها العملية الانتقالية مثل تشكيل الشرطة والأمن وسيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان والحكم الديمقراطي وعناصر التنمية الاقتصادية التي تتطلب المساعدة المحددة من جانب البعثة جزءا من تلك الخطة الانتقالية المشتركة. وبعد الوفاء بهذه العناصر قرر القادة الوطنيون أن الطريق الأفضل لاستمرار المساعدة هو القيام بذلك من خلال فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، عوضا عن بعثات حفظ السلام أو البعثات السياسية.

واقترحت القيادة التيمورية أيضا علاقة عمل تعاونية مبتكرة تتخذ صيغة المبعوث الخاص للأمين العام الذي يركز على تعزيز المؤسسات والتنمية استنادا إلى خطة التنمية الاستراتيجية لتيمور – ليشتي. وسيكون ذلك المبعوث أيضا حلقة وصل مباشرة مع مكتب الأمين العام.

وتحققت بعثة لاحقة لمجلس الأمن، أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، من التقدم الملموس في مجالات متعددة، فضلا عن عدد من الإنجازات البارزة التي تم تحقيقها، مما يعكس مواصلة تعزيز الاتجاه نحو تحقيق السلام المستدام والحكم الديمقراطي وسيادة القانون والتنمية الاجتماعية الاقتصادية خلال الفترة الانتقالية. كما أكد تقرير البعثة (S/2012/889) الموقف التوافقي السائد بين المحاورين التيموريين، الذين طلبوا إنهاء بعثة الأمم المتحدة وعبروا عن رؤيتهم للمراحل المقبلة من التنمية وطرحوا اقتراح تعيين مبعوث خاص للأمين العام.

ومع اختتام البعثة، فإن الملكية المحلية والقيادة والحوار المتسق قد أصبحت تشكل مجموعة المبادئ التي أسهمت في نجاح البعثة وانسحابها بشكل مستدام.

وأود أن أشدد أيضا على أن تمويل الجوانب الإنمائية للمرحلة الانتقالية ومرحلة ما بعد خروج البعثة أمر بالغ الأهمية للحفاظ على السلام. وينبغي تنسيق المساعدة الإنمائية الرسمية تنسيقا جيدا لكي تكون ذات كفاءة وفعالية في دعم خطة خروج البعثة. ويتعين أن يكون نشر المستشارين موجه بطريقة مركزة إلى تلك الاحتياجات الاستراتيجية.

وفي الختام، على الرغم من أننا نأمل بأن تجربتنا يمكن أن تكون مفيدة لدى نظر المجلس في تقليص حجم وسحب بعض بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية في المستقبل، مثل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، فإننا جميعا نعرف من التجربة أنه ما من نهج واحد يناسب في الواقع كل الحالات وأنه لا يوجد حل سريع.

ولا بد من إيجاد التوازن السليم، فضلا عن قيادة كل بلد من تلك البلدان، لاستراتيجية خروج متكاملة تحظى بدعم لجنة بناء السلام والمشاركة المستمرة من جانب المؤسسات المالية الدولية والإقليمية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وغيرها من الأجزاء المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة للحفاظ على السلام الذي تحقق بشق الأنفس.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.